الوقف بين التدوين النحويّ والتدوين الإقرائيّ "نحو منهجٍ جديدٍ في قراءته"

أ . م. د سلام موجد خلخال - م.د ليث قابل عبيد الوائلي
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

ملخّص:
لا يمكن التنكّر للإرث البحثي الذي رافق موضوعة الوقف؛ إذ طالت الدراسات الصوتية – قديمًا وحديثًا– موضوعة الوقف في العربية في غير موضع من التآليف أو المشاريع البحثية، فضلًا عن أنّ ذلك الإرث كان المحرّك النظري لفقرات الدراسة. وبعد أن أجلنا النظر والخاطر في ذلك المنجز رأينا أنّ النحويين وعلماء القراءات القرآنية هما الطائفتان العلميتان المهيمنتان على قراءة الوقف وتصنيفه على نحوٍ يتساوق ومرجعياتهم التي يصدرون عنها في الدرس اللغوي قديمًا وحديثًا.
ولأجل ذلك كان صدر عنواننا المقترح "الوقف بين التدوين النحوي والتدوين الإقرائي"، أمّا ذيل العنوان "نحو منهج جديد في قراءته" فقد فرضته مخرجات البحث والتنقيب وإعادة النظر في كثير من مفاصل الدراسة التي ندَّ عنها اقتراح يتعلّق بإمكانية أن نضع منهجًا جديدًا لقراءة الوقف على وفق مقولات الدرس الصوتي.
وقد استدعت القراءة في هذا البحث أن يقسم على مجموعة من المطالب هي: تعريف الوقف، وغايته وأقسامه، والإشمام قراءة أخرى، قراءة المحدثين، والوقف والمفصل والسكت، والوقف والأصوات قراءة الدكتور غانم قدوري الحمد، والوقف وأقسام الكلم قراءة الدكتور محمد خليل الحربي، ثم ذيّلنا البحث باقتراح أعقبته خاتمة.

Abstract:
"Aspiration between grammatical Writings and the readerly Writings". As for the subtitle "Towards a new methodology of writing it", it was imposer by the research out put and the reconsideration of many aspects of the study which resulted in a suggestion relating to the possibility of putting forward a new methodology of reading it a ccording to the maxims of phonological Literature.
The paper falls in to a definition, purpose and divisions, readings of doctor GhanimQadouri Al_ Hamad and parts of speech as read by doctor MuhammedKh, Al_ Harbi. The paper ends up with a conclusion.

مقدمة

طالت الدراسات الصوتية – قديمًا وحديثًا – موضوعة الوقف في العربية في غير موضع من التآليف أو المشاريع البحثية، واختلفت أقلام الباحثين في تسويق الموضوع وترويجه للمتلقي، ويقف وراء ذلك الاختلاف مجموعة موجهات منها ما يتعلق بالطائفة العلمية التي ينتمي لها الباحث، أو الغاية التي يكتب لها، أو الفئة المستهدفة.

ولا يمكن التنكّر لكل ذلك الإرث البحثي الذي رافق موضوعة الوقف؛ لأنّ ذلك الإرث كان المحرّك النظري لفقرات الدراسة. وبعد أن أجّلنا النظر والخاطر في ذلك المنجز رأينا أنّ النحويين وعلماء القراءات القرآنية هما الطائفتان العلميتان المهيمنتان على قراءة الوقف وتصنيفه على نحوٍ يتساوق ومرجعياتهم التي يصدرون عنها في الدرس اللغوي قديمًا وحديثًا.

ولأجل ذلك كان صدر عنواننا المقترح "الوقف بين التدوين النحوي والتدوين الإقرائي"، أمّا ذيل العنوان "نحو منهج جديد في قراءته" فقد فرضته مخرجات البحث والتنقيب وإعادة النظر في كثير من مفاصل الدراسة التي ندَّ عنها اقتراح يتعلّق بإمكانية أن نضع منهجًا جديدًا لقراءة الوقف على وفق مقولات الدرس الصوتي.

وقد استدعت القراءة في هذا البحث أن يقسم على مجموعة من المطالب هي: تعريف الوقف، وغايته وأقسامه، والإشمام قراءة أخرى، قراءة المحدثين، والوقف والمفصل والسكت، والوقف والأصوات قراءة الدكتور غانم قدوري الحمد، والوقف وأقسام الكلم قراءة الدكتور محمد خليل الحربي، ثم ذيّلنا البحث باقتراح تلته خاتمة. ولله الحمد من قبل ومن بعد

الباحثان

الوقف

تعريفه:

غالبًا ما يتعرض القدماء من القراء إلى أمثلة من الوقف دون تعريفه تعريفاً إجماليًا حتى إذا آل الأمر إلى المتأخرين منهم صاروا إلى تعريفه وتفصيله متعمدين وهذه هي سنة العلوم.

فالوقف هو ما يرشد قارئ القرآن إلى مراعاة وقوفه طلبًا لتحديد المعنى وسلامة اللغة ليخفف من فهم القرآن وإدراكه [1]، فهو "علم يحتاج إليه جميع المسلمين، لأنّهم لابدَّ لهم من قراءة القران ليقرؤوه على اللغة التي انزل الله – جل وعز بها"[2].وكان من عادة القرّاء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركات في الوصل بالسكون لا غير لأنَّه الأصل [3]، ولأنّ النحو أو بناء الكلمة يفترض لآخر ما يقفون عليه حركة، اقترح لذلك ما يعبّر عنه "بالإشارة إلى الحركة وسواء كانت إعرابًا أو بناءً والإشارة تكون رومًا وإشمامًا ... كما في ذلك من البيان"[4].

ولا نلبث أن نجد عند علماء القراءات من يعرّج على تعريفٍ للوقف في بداية معالجته لهذه الظاهرة فابن الباذش يرى "أنّ الوقف أول السكوت الذي ينقطع فيه عمل اللسان ويسكن . كما كان الذي يُبتدأ به لا يكون إلّا متحركًا ، لأنّ الابتداء أول الكلام الذي هو بحركة اللسان وتصرّفه . فأجروا أوّل الطرفين مجرى سائرهما ، وقد استعمل العرب في الوقف الرّوم والإشمام ، والتضعيف، والنقل " [5].

والوقفهو قطع الصوت بكلمة زمنًا يتنفس فيه بنيّة استئناف القراءة ، لا بنيّة الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأوساطها ، ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسمًا[6].

وأكثر إلمامًا بالمفهوم العملي للوقف نجده عند ابن الجزري إذ يقول: " لمّا لم يمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصّة في نفسٍ ولم يجرِ التنفس بين كلمتين حالة الوصل بل ذلك كالتنفس في أثناء الكلمة وجب حينئذٍ اختيار وقف للتنفس والاستراحة, وتعيَّن ارتضاء ابتداء بعد التنفس والاستراحة, وتحتم أن لا يكون ذلك ممّا يخلُّ بالمعنى ولا يخلُّ بالفهم إذ بذلك يظهر الإعجاز ويحصل القصد"[7]، وبذلك يكون الوقف هو الخيار الأدائي الذي يوفر للمتكلم فرصة التقاط نفسٍ فضلاً عن فرصة إلفات انتباه المستمع لمعنى معين شريطة أن لا يؤدي ذلك إلى إخلالٍ بالمعنى أو اللفظ.

ولمّا اختلط الوقف بالقطع والسكت وهي ألفاظ مختلفة لمعانٍ متقاربة، مايز بينها ابن الجزري على النحو الآتي:

- القطع: "عبارة عن قطع القراءة رأسًا, فهو كالانتهاء فالقارئ به كالمُعرِض عن القراءة والمنتقل منها إلى حالة أخرى سوى القراءة كالذي يقطع على حزب أو ورد أو عشر ممّا يؤذن بانقضاء القراءة والانتقال منها إلى حالة أخرى، وهو الذي يستعاد بعده للقراءة المستأنفة ولا يكون إلّا على رأس آية لأنَّ رؤوس الآي في نفسها مقاطع" [8] .
- الوقف:"عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنيّة استئناف القراءة إمّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله... لا بنيّة الإعراض, وتنبغي البسملة معه في فواتح السور... ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسمًا... ولابُدَّ من التنفس معه" [9].
- السكت: " عبارة عن قطع الصوت زمنًا هو دون زمن الوقف عادةً من غير تنفس"[10]، أي "قطع الصوت زمنًا قليلًا أقصر من زمن إخراج النفس لأنَّه إن طال صار وقفًا يوجب البسملة" [11]، وأوضحُ من ذلك قول القسطلاني: "لما كان من عوارض الإنسان التنفس اضطر القارئ إلى الوقف وكان للكلام بحسب المعنى اتصال يقبح معه الوقف، وانفصال يحسن مع القطع ، فاحتيج إلى قانون يعرف به ما يبتغى من ذلك"[12].

فالوقف هو القانون الذي ينظّم اضطرار القارئ إلى الوقف لأغراضٍ أدائية ومعنوية . ولذا اقترن علم الوقف بعلم القراءات وذكرت المصادر أسماء القرّاء الذين اهتموا به، قال الأشموني: "واشتهر هذا الفن عند جماعة من الخلف وهم : نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني القارئ، وعن صاحبه يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري، وعن أبي حاتم السجستاني، وعن محمد بن عيسى وعن أحمد بن موسى، وعن علي بن الحمزة الكسائي"[13]...الخ.

ولمّا كانت الدلالة موضع اهتمام الوقف كان النحو دليل أحكام الوقف وبه - أعني النحو - يصنف الوقف فيما إذا كان تامًا أو ناقصًا أو حسنًا، فـ" لا يقوم بالتمام إلّا نحوي عالم بالقراءة عالم بالتفسير ، عالم بالقصص ، وتلخيص بعضها من بعض ، عالم باللغة التي نزل بها القرآن الكريم " [14]، و" لا ينبغي أن يُعتمَد في الوقف إلّا على ما يرتضيه المتقنون من أهل العربية ، ويتأوّله المحققون من الأئمة ، فليس كل ما يتعسّفه بعض المعربين أو يتكلّفه متكلّف من المقرئين ، أو يتأوله محرّف من أهل الأهواء المخطئين يُعتَمد عليه" [15]، وبهذا تتضح الصلة بين القراءات والنحو وعلم الوقف .

ذكر مكي بن أبي طالب " أنّ الوقف يعني أن تقف على الحركة أي تتركها ، كما تقول: وقفت على كلامك أي تركته "[16]، وعدّ السكون علامته وهو علامة على ترك الحركة أو سلبها الأصل الدال على الوقوف، وهو بذلك أدرك كغيره من القدماء أن السكون من الناحية الصوتية: " شيء لا يُسمع ولا يُنطق، أي أنَّه علامة لا يقوم جهاز النطق بأي نشاط في نطقه، ولا أثر سمعيًا له، فهو ليس من الأصوات اللغوية، ولا ينتمي إلى مجموعتي الصوامت أو المصوتات. غير أنّ خلو الحركة أو السكون له قيمة وظيفية على مستوى التركيب تقارن بقيم الحركات الأخرى؛ فله القدرة على تمييز معاني الصيغ الصرفية كالحركات، كما أنَّه يعد علامة إعرابية للمضارع المجزوم، وله وظيفة في التركيب المقطعي للعربية؛ إذ يميّز نهاية المقطع المنتهي بحرف خالٍ من الحركات الثلاث" [17].

وقد وصف الفرغاني الوقف بأنّه "موضوع حذف واختصار في أواخر الكلم"[18]، و "لا يكون الوقف إلّا على الساكن كما لا يكون الابتداء إلّا بالمتحرك" [19].

أمّا النحويون فقد ذهبوا إلى أنّ "الوقف قطع الكلمة عمّا بعدها "[20]، أو هو " السكوت على آخر الكلمة مختارًا لتمام الكلام" [21]، وهذا الأخير هو كلام الرضي الاستراباذي في معرض شرحة للتعريف المتقدم الذي يقول به ابن الحاجب، فالرضي يرتكز في تعريفه على تمام التركيب، وذلك يعني أكثر التصاقًا بالجانب النحوي من كلام ابن الحاجب الذي "يوهم أنّه لا يكون الوقف على كلمة إلّا وبعدها شيء"[22]، وذلك يعني أكثر اعتبارًا للجانب السياقي لمجمل ما يكون الحديث فيه [23]، وجاء عن أبي حيان في شرح التسهيل: "أنّ الوقف هو: قطع النطق عند آخر اللفظ؛ وهو مجاز من قطع السير، وكأنَّ لسانه عامل في الحروف ثم قطع عمله فيها"[24] .

والوقف من أقسام المشترك، إذ يشترك فيه الاسم والفعل والحرف ولا تخلو الحروف الموقوف عليها "من أن تكون في اسم أو فعل أو حرف" [25]، فـ " تقول في الاسم: هذا زيدْ وفي الفعل ريدٌ يضربْ وزيدٌ ضربْ ، ومثال الوقف في الحرف جيرْ وأن" [26]، وفي معرض شرحه للمفصّل يقول ابن يعيش: "الوقف على الساكن صنعة واستحسان عند كَلال الخاطر من ترادف الألفاظ والحروف والحركات ... فالحرف الموقوف عليه لا يكون إلّا ساكنًا كما أنّ الحرف المبدوء به لا يكون إلّا متحركًا وذلك لأنّ الوقف ضد الابتداء فكما لا يكون المبدوء به إلّا متحركًا فكذلك الموقوف عليه لا يكون إلّا بضدّه وهو السكون، والموقوف عليه لايخلو من أن يكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا " [27] .

لم نجد عند سيبويه تعريفًا يختصّ بالوقف إلّا أنّنا لا نعدم وصفه للمظاهر الصوتية التي توجب أحكامًا صوتية تترتب على وفق مظهر الوقف، وإليك طائفة من تلك النصوص:

1. "هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل" [28].
2. في باب ما يبيّنون حركته وما قبله متحرك، ومنه الياء علامة المضمر في قولنا: هذا غلامَكِيه، إذ يقول: "كرهوا أن يسكنوها إذ لم تكن حرف الإعراب ، وكانت خفيّة فيبيّنوها. وأمّا من رأى أن يُسكّن الياء فإنّه لا يُلحق الهاء؛ لأنّ ذلك أمرها في الوصل ، فلم يُحذف منها في الوقف شيء ... ومثل ذلك قولهم : خذه بحكمكهْ . وجميع هذا في الوصل بمنزلة الأوّل . ومن لم يُلحق هناك الهاء في الوقف لم يُلحقها هنا في الوصل" [29].
3. "وزعم أبو الخطاب أنّ ناسًا من العرب يقولون في الوقف: طلحت ، كما قالوا في تاء الجميع قولًا واحدًا في الوقف والوصل "[30].
4. "هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحرّكة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف " [31] .
5. وفي معرض حديث سيبويه عمّا يلحق الحروف من أصوات ونفخ يقول: " واعلم أنّ هذه الحروف التي يُسمع معها الصوت والنفخة في الوقف لا يكونان فيهنَّ في الوصل إذا سكنَّ" [32] .

ما يمكن ملاحظته من عرض هذه النصوص وقراءتها الآتي:

- أنّ الوصل هو المقابل الموضوعي للوقف عند سيبويه .
- أنّ سيبويه يراقب التغيرات الصوتية الطارئة على أواخر الكلم بفعل الوقف ومن ثمَّ يتبنّى في ضوء ذلك أحكامًا صوتية تتعلق بالأصوات في مجمل تعاملاتها ، أو بالأصوات في حالة الوقف حصرًا .

وفي الحق أنّ هذه المراقبة تنماز عن مراقبة علماء القراءات للوقف التي تنطلق من مراقبة المعنى وفي ضوئه تشف تمامية الوقف أو كفايته أو حسنه أو قبحه ، ولا غرابة في ذلك لأنّ النحويين تعهدوا برصد مستويات الأداء اللغوي صوتًا وصرفًا ونحوًا ، أمّا علماء القراءات فعلى عاتقهم يقع إيضاح المستوى الأدائي الجيّد في قراءة القرآن الكريم والسبل الكفيلة بتأدية المقاصد الإلهية على أتمّ وجه.

ومن توصيفات النحويين للوقف ما جاء عن ابن عصفور (669 هـ) من أنّ الموقوف عليه قد يكون " في حالة إنكار ، أو تذكر ، أو غير ذلك ، فإن كان الموقوف عليه قد تقدّمته همزة الإنكار ... وإن كان قُصد بالوقف عليه التذكر ألحقته من آخره إن كان متحركًا حرفًا من جنس حركته ، فتقول: (قالا ويقولو) و (من العامي) " [33] .

وعرّفه الحملاوي بأنّه " قطع النطق عند آخر الكلمة ، ويقابله الابتداء الذي هو عمل فالوقف استراحة عن ذلك العمل ، ويتفرّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد ، فيكون لتمام الغرض من الكلام ، ولتمام النظم من الشعر ، لتمام السجع في النثر" [34] .

غايته:

نعني بالغائية أغراض الوقف وهذه الأغراض تتزيّا بزي الطائفة العلمية التي تعالج هذا المظهر الصوتي؛ فالقرّاء أوضحت تعريفاتهم أنّ الغاية الأدائية للوقف هي خلق فرصة لاستراحة القارئ شريطة أن لا يخلّ ذلك الوقف بالمعنى أو الدلالة ، ومن هنا كان الوقف " علم يحتاج إليه جميع المسلمين ؛ لأنّهم لا بدّ لهم من قراءة القرآن ، ليقرؤوه على اللغة التي أنزله الله – جلّ وعزّ – بها " [35] ، وليس كلّ ما يتكلّفه بعض القرّاء أو يتأوله بعض أهل الأهواء ممّا يقتضي وقفًا أو ابتداء ينبغي تعمد الوقف عليه بل يُتحرّى في كلّ ذلك المعنى الأتم وقول القرّاء فيما يجوز الوقف عليه أو ما لا يجوز إنّما يريدون به " الجواز الأدائي وهو الذي يحسن في القراءة ، ويروق في التلاوة . ولا يريدون بذلك أنّه حرام ولا مكروه ولا ما يؤثم . بل أرادوا بذلك الوقف الاختياري الذي يبتدأ بما بعده" [36] ، ومن أبرز غايات الوقف عند القرّاء[37]:

- بيان المعنى المقصود فيما لو وصل طرفاه لأوهم معنى غير المراد .
- خلق وتوفير فرص للتنفس والاستراحة .
- قد يبيّن القارئ من خلال الوقف حدود الآيات الكريمة في أثناء قراءة السور القرآنية فضلًا عن تمام الغرض من الكلام ، أي إنّ الوقف يؤدي وظيفة الفصل بين الجمل والعبارات؛ لبيان الفصل بين مدلولاتها نحو: (الرَّحْمَنُ {1/55} عَلَّمَ الْقُرْآنَ {2/55} خَلَقَ الْإِنسَانَ {3/55} عَلَّمَهُ الْبَيَانَ {4/55}).

وإذا كانت هذه غايات الوقف عند القرّاء فإنّها تتسع عند النحويين لتكون[38]:

- إراحة النفس عند انقطاع النفس.
- تبيان الفروق بين المعاني المختلفة ، عن طريق المستوى الصوتي لضبط العلاقة بين ظاهر اللفظ ومضمون القصد.
- تمام الغرض من الكلام؛ أي: إنّ الوقف يؤدي وظيفة الفصل بين الجمل والعبارات ؛ لبيان الفصل بين مدلولاتها .
- تمام السجع في النثر ؛ ذلك أنّ مغزى الساجع أن يقف على آخر كلامه ، فيجانس بين قرائنه ويزاوج ، فيتسنى له الجمع بين ما هو مفتوح ومرفوع يحكم الوقف عليهما بالسكون مثلًا.
- الوقف لا يوفر فرصة التقاط النفس بالنسبة للمتكلم أو القارئ فحسب ، بل يوفر فرصة لاستحضار ملكته اللغوية بغية اختيار ما هو أنسب لما هو بصدده ، ومن هنا كان الوقف عند بعض النحويين صنعة مستحسنة "عند كلال الخاطر" [39] ، أي إنّ المتكلم يتصنع الوقف ليوفر لخطابه أنسب الخيارات اللفظية والأسلوبية .
- الوقف قد يُضطر إليه في حالة التذكر.
- الوقف قد يُراد به الإنكار.

وكلّ هذه الغايات تنعكس صوتيًا على أواخر ما يوقف عليه ما يؤدي إلى سكون أو إشمام أو روم أو تضعيف فضلًا عن الحذف والزيادة والنقل والقلب.

وأحسب أنّ الغاية من الوقف تتفاوت بين النحويين والقرّاء على نحو ملحوظ ولعلّ مردّ الأمر يعود إلى مساحة العناية والاهتمام عند الطرفين، فالوقف عند القرّاء ملمح أسلوبيّ لا يراد به تمرير لغة عادية وإنّما هي لغة القران الكريم، وبهذه اللغة مقاصد أُريد لها أن تتوحد لتكون قاعدة تشريعية وفقهية لا يسهل الاختلاف حولها. أمّا النحويين فالوقف عندهم وإن تعلق باللغة الموحدة (العربية) فتلك اللغة سمات لهجية وهي موضع اجتهادٍ اجتماعيٍّ وفرديّ ومن هنا تتعد غايات مستعملي الوقف ومقاصدهم على المستوى الفني للغة وأعني بذلك النثر والشعر وعلى المستوى الاعتيادي في الاستعمالات العامة, ومن هنا خصّ الوقف الشعر بمظاهر خاصة قد لا نجدها في النثر مثلما كان للهجات مظاهر صوتية يرسمها الوقف لتلك اللهجات وهذه لعمري – جميعًا - تسهم في رفد هذه اللغة بسعة ويسر لمن أراد التيسير من غلواء ما اتُخذ من قواعد لغوية.

ومن هنا اتسعت المساحة الغائية للوقف عند النحويين وانحسرت عند القراء ولا غضاضة في ذلك ولا تثريب فالقرّاء إنّما ينطلقون من حدود القرآن والقراءات ولكل ذلك ضوابط لغوية موروثة عن السلف الصالح أُريد لها صيانة القرآن الكريم من عبث أصحاب الأهواء والمغرضين، فبعض مظاهر الوقف تفرضها السنة النبوية الشريفة [40]، فعن أم سلمة أنّ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) كان يقرئ القرآن آية آية[41] وأنّ الإمام علي (عليه السلام) كان يعني بالترتيل معرفة الوقوفات في القرآن الكريم.

أقسامه:

يقول أبو عمرو الداني في أقسام الوقف عند القرَّاء: إنّ "علماءنا اختلفوا في ذلك فقال بعضهم: إنّ الوقف على أربعة أقسام، تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك، وأنكر آخرون هذا التمييز، وقالوا: الوقف على ثلاثة أقسام، قسمان، أحدهما مختار وهو التمام، والآخر جائز وهو الكافي الذي ليس بتمام، والقسم الثالث القبيح الذي ليس بتمام ولا كافٍ، وقال آخرون: الوقف على قسمين ، تام وقبيح لا غير. والقول الأوّل أعدل عندي ، وبه أقول لأن القارئ قد ينقطع نفسه دون التمام والكافي، فلا يتهيآن له، وذلك عند طول القصة ، وتعلق الكلام بعضه ببعض ، فيقطع حينئذٍ على الحسن المفهوم تيسيرًا وسعةً، إذ لا حرج في ذلك ولا ضيق فيه في سنة ولا عربية" [42].

ولم يتعدَّ ابن الجزري ما نوَّه به الداني، فقال: " اعلم أنّ علماءنا اختلفوا في أقسام الوقف والمختار منه بيان أربعة القسام: تام مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم ، وقبيح متروك " [43]، وأقرب ما قاله ابن الجزري فيضبط الوقف إنّه " ينقسم إلى اختياري واضطراري، لأنّ الكلام إمّا أن يتم أو لا، فإن تمّ كان اختياريًا، وكونه تامًا لا يخلو إمّا أن لا يكون له تعلّق بما بعده البتة، أي لا من جهة اللفظ ولا من جهة المعنى، فهو الوقف الذي اصطلح عليه الأئمة (بالتام) لتمامه المطلق، يوقف عليه ويُبتدأ بما بعده ، وإن كان له تعلّق فلا يخلو هذا التعلّق إمّا أن يكون من جهة المعنى فقط وهو الوقف المصطلح عليه (بالكافي) للاكتفاء به عمّا بعده واستغناء ما بعده عنه، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده، وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه (بالحسن) لأنّه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلّق اللفظي إلّا أن يكون رأس آية فإنّه يجوز في اختيار أكثر أهل الأداء لمجيئه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم"[44]، وعلى هذا النحو سار القرّاء فكانت أقسام الوقف عندهم أربعة هي[45]:

- الوقف التام: هو ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده من دون أن يتعلق هذا الأخير به لا في اللفظ ولا في المعنى، وغالبًا ما يكون على رؤوس الآي نحو قوله تعالى: (وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ {29/2})، وقوله جل شأنه: (يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ {40/2})، أو قوله تعالى: (وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنسَانِ خَذُولًا {29/25}).
- الوقف الكافي: هو ما يوقف عليه ويكون ما بعده متعلق به من جهة المعنى دون اللفظ نحو قوله تعالى: (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ {3/8})، أو قوله عزّ وجل: (يُخَادِعُونَ اللهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا {9/2})، أو كقوله تعالى: (إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ {11/2})، فهذا "كله كلام مفهوم والذي بعده كلام مستغنٍ عمّا قبله لفظًا وإن اتصل معنى" [46].
- الوقف الحسن: هو ما يحسن الوقوف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهتي اللفظ والمعنى، نحو الوقف على (بسم الله)، وعلى (الحمد لله)، وعلى (ربِّ العالمين)؛ لأنّ المراد من ذلك مفهوم، ولكن الابتداء بـ (الرحمن) و(الرحيم) و(ربِّ العالمين) لا يحسن لتعلقه لفظًا، فإنّه تابع لما قبله إلّا في رؤوس الآي فإن ذلك سنة.
- الوقف القبيح: هو الذي لا يجوز تعمد الوقف عليه إذا غيّر المعنى أو نقصه كقوله: (بآسم) هذا لا يفيد معنى، أو كقوله تعالى: (فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ {4/107})، و(إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي {51/5})، أو قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي {26/2})، أو قوله جلّ ذكره: (وَمَا مِنْ إِلَهٍ {62/3}).

وهذه الأقسام تتفاضل في موضعها من القرآن الكريم فقد يكون هناك بالنسبة للوقف التام ما هو أتمّ من غيره، وفي الكافي ما هو أكفى من غيره، وفي الحسن ما هو أحسن من غيره، وفي القبيح ما هو أقبح من غيره، وكذلك فإنّ هذه الأقسام تتناوب فيما بينها فقد يوجد التام في درجة الكافي من طريق المعنى لا من طريق اللفظ كقوله تعالى: (لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ {9/48}) ويقف هنا ويبتدأ بقوله تعالى: (وَتُسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا {9/48})) لأنّ الضمير في يوقروه عائد على النبي، وفي(يسبحوه) لله عزّ وجلّ وإنّما يتحصل الفرق بالوقف.

"وقد يحتمل الموضع الواحد أن يكون الوقف عليه تامًا على معنى وكافيًا على غيره وحسنًا على غيرهما، كقوله تعالى: (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)، يجوز أن يكون تامًا إذا كان (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) مبتدأ وخبره (أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ)، ويجوز أن يكون كافيًا إذا جعلت (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) على معنى: هم الذين ، أو منصوبًا بتقدير: أعني الذين، ويجوز أن يكون حسنًا إذا جعلت (الذين) نعتًا للمتقين" [47] .

ونستطيع عبر النظر في كتب القراءات ولا سيما ما تعلق منها في ما يحث أن نعزو تفاوت أقسام الوقف والتفاضل فيما بينها على الأساس الغائي إنّما يعود إلى:

- القراءة: فقد "يكون الوقف تامًا على قراءة وغير تام على أخرى نحو: (مثابة للناس وأمنا) تام على قراءة من كسر خاء (واتخذوا) البقرة (125) وكافيًا غلى قراءة من فتحها نحو: (إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ)إبراهيم (1)، تام على قراءة من رفع الاسم الجليل بعدها ، وحسن على قراءة من خفض"[48].
- التأويل: "يوجد الكافي على تأويل، ويكون موضع القطع غير كافٍ على تأويل آخر كقوله تعالى: (يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ) البقرة(102) من جعل (ما أُنزل) نفيًا قطع على (السحر) ومن جعلها بمعنى الذي وصل ، وبالنفي أقول" [49].
- الموضع الإعرابي: "وقد يحتمل الموضع الواحد أن يكون الوقف عليه تامًا على معنى وكافيًا على غيره وحسنًا على غيرهما، كقوله تعالى: (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ)، يجوز أن يكون تامًا إذا كان (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) مبتدأ وخبره (أُوْلَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ)، ويجوز أن يكون كافيًا إذا جعلت (الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ) على معنى: هم الذين أو منصوبًا بتقدير: أعني الذين، ويجوز أن يكون حسنًا إذا جعلت (الذين) نعتًا للمتقين" [50] .
- المعنى: "كالوقف على ما يحيل المعنى نحو:(وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلأَبَوَيْهِ)النساء (11)، فإنّ المعنى يفسّر بهذا الوقف لأنّ المعنى أنّ البنت مشتركة في النصف مع أبويه، وإنّما المعنى أنّ النصف للبنت دون الأبوين ثم استأنف ولأبويه بما يجب لهما مع الولد ... وأقبح من هذا مايحيل المعنى ويؤدي إلى ما لا يليق والعياذ بالله تعالى ، نحو الوقف على (إِنَّ اللَّهَ لاَ يَسْتَحْيِي) البقرة (265)" [51].

أمّا أقسام الوقف عند النحويين فقد تأثرت برصدهم لمظاهر الوقف وسياقاته الصوتية المترتبة عليه ولعلّ ذلك متاتٍ من سعيهم إلى وضع قواعد معيّنة وهي بمثابة وجوه إلّا أنّ ذلك لم يمنع الفرغاني مثلًا من أن يقترح تقسيمين: التقسيم الأول بادٍ فيه تأثير القرّاء، والتقسيم الثاني إنّما ينطلق من مراقبة أواخر الكلمات الموقوف عليها:

ومن الأقسام التي اقترحها الفرغاني للوقف وبدا فيها أثر القرّاء:

أ- الوقف الاضطراري: وهو ما يدعو إليه انقطاع النفس فقط، وذلك لا يخصّ موضعًا دون موضع وهذا لا يعتمد على الكلام لفظًا ومعنى وإنّما يعتمد على المتكلم[52].

ب – الوقف الاختياري: "وهو الذي لا يكون باعتبار انفصال ما بين جزئي القول"[53]، وهو أفضل النوعين لأنّه يعتمد على الكلام فيكون الوقف تبعًا للمعنى المراد إيصاله إلى السامع، وهو ينقسم على أقسام متعددة على وفق درجة الانفصال بين جزئي الكلام وهي:

- التام وهو ما يكون فيه جزءا الكلام غير متعلقين ببعضهما لا في اللفظ ولا في المعنى إذ يستغني كلُّ واحد منهما عن الآخر نحو الوقف على (نستعين) في قوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ {5/1})، فالوقف على هذا (= نستعين) يعني أنّ هذا الكلام مستغنٍ لفظًا ومعنى عن (اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ {6/1})، وهذا الأخير مستغنٍ عمّا تقدمه من حيث الإفادة النحوية والتعلق اللفظي[54]، و"يتفق الفرغاني مع سابقيه ولاحقيه على تسمية هذا القسم من الوقف الاختياري"[55].

- الناقص: وهو "الذي يكون ما قبله من القول مستغنيًا عمّا بعده، ولا يكون ما بعده مستغنيًا عمّا قبله كالوقف على (المستقيم): ذلك أن تسكت على (اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ) الفاتحة (5)، وليس لك أن تقول مبتدئًا: (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ)"[56].

وهذا اللون من الوقف كان يسمى عند القرّاء بـ(الكافي) على يد الفرغاني "لاكتفائه واستغنائه عمّا بعده واستغناء ما بعده عنه بأن لا يكون مقيدًا له" [57].

- الأنقص: وهو "ما كان التعلّق فيه أشد وأوكد من التعليق الذي في الناقص ومن ذلك التعلق بين التوابع الاسمية والفعلية وبين متبوعاتها"[58]،وهو يوازي الوقف القبيح، وانفرد النحويون على يد الفرغاني بهاتين التسميتين (الناقص، الأنقص)، وقد أفاد من جاء بعده من دارسي علوم القرآن من هذه التقسيمات واعتمدوا طائفة منها في كتبهم ولا سيما الزركشي[59]، والسيوطي[60]، وقد نقل الزركشي فصلًا عن كتاب الفرغاني: إذ يقول في فصل أقسام الوقف: "فصل جامع لخصته من كلام صاحب المستوفي في العربية"[61]، على حين نسب السيوطي[62] هذه الأقسام إلى ابن الجزري، والحق أنّ قصب السبق في ذلكيعود للفرغاني.

وقد فرّق الفرغاني بين الأقسام الثلاثة من أقسام الوقف الاختياري أعني التام والناقص والأنقص، إذ يقول: "والفرق بينها أنّ التام قد يجوز أن يقع فيه بين القولين مهلة وتراخٍ في اللفظ، والناقص: لا يجوز أن يقع فيه بين جزئي القول إلّا قليل لبثٍ والذي دونهما لا لبث فيه ولا مهلَة أصلًا"[63].

أمّا التقسيم الذي يقترحه الفرغاني من خلال رصد أواخر الكلمات الموقوف عليها فهو على قسمين [64]:

1-ما كان آخرها ساكنًا:

إذ يقول الفرغاني: "فإن كان آخرها ساكنًا فالوقف عليه بإقراره على السكون كما هو، إلّا إذا كان ذلك الساكن زيادة لا تليق بالوقف، كالتنوين في آخر الاسم الأمكن، وكالياء في آخر هذهي ـ أو شبيها بالزيادة كالواو والياء نحو: ضربهُو وبهِي"[65].

وقد اتفق القرّاء في شأن هذا النوع بإقراره على سكونه وإبقائه في حال الوقف على ما كان عليه في حال وصله[66]،وإنّما كان ذلك الاتفاق لأنّ السكون هو الأصل في الوقف ولأنّ الوقف راحة للمتكلم عند الفراغ من الكلمة والراحة في السكون لا في الحركة[67].

2- ما كان آخره متحركًا:

وهو ما يوقف عليه بإحدى أربع حالات هي الإسكان أو الإشمام أو الروم أو التضعيف[68]، وإلى ذلك ذهب كثير من علماء العربية[69].

سياقاته:

يقول الداني: "من عادة القرّاء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركات في الوصل بالسكون لا غير لأنّه الأصل ووردت الرواية عن الكوفيين وأبي عمرو بالوقف على ذلك بالإشارة إلى الحركة وسواء كانت إعرابًا أو بناءً والإشارة تكون رومًا وإشمامًا والباقون لم يأتِ عنهم في ذلك شيء واستحباب أكثر شيوخنا من أهل القرآن أنّ في مذاهبهم بالإشارة لما في ذلك من البيان"[70].

ويتجلى من خلال هذا النص جملة من الأمور لعل أبرزها

- أصل الحركات المعبرة عن الوقف هي السكون.
- السكون هي الوسيلة الصوتية التي يعبَّر بها عن الوقف على ما كان معربًا أو مبنيًا.
- الوقف بالإشارة جاء عن الكوفيين وأبي عمرو ولم يأتِ عن الآخرين شيء.
- واستحباب شيوخ الداني وفي ذلك إشارة إلى البصريين الوقف بالإشارة لما في ذلك من البيان.

وجاء عن ابن الباذش أنّ العرب استعملوا "في الوقف الروم والإشمام والتضعيف والنقل"[71]:-

الروم: هو أن تضعف الصوت لا تُشبع ما ترومه[72]، أو أنّه تضعيفك وللوقف في كلام العرب أوجه متعددة والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة وهو: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، ولإلحاق الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها فتسمع لها صوتًا خفيًا يدركه الأعمى بحاسة سمعه[73]، ويكون في المرفوع منونًا أو غير منون، وفي المضموم وفي

المنصوب غير المنون والمفتوح والمجرور بالكسرة أو الفتحة أو المكسور، نحو: "عدوٌ، وبريءٌ، وتستعينُ، ويعلمُ، ومن قبلُ، ومن بعدُ، وبيَ الأعداءُ، ويعلمونَ، وجعلَ، ومِن عاصمٍ، ومن الماءِ، وعلى إبراهيمَ، وإسماعيلَ، وهؤلاءِ"[74].ومن القرّاء من لا يستعمل الروم في النصب والفتح لخفتها[75]، ولأنّها لا تقبل التبعيض[76].

الاشمام: هو ضمُّك شفتيك بعد سكون الحرف أصلًا وهو إيماء بالعضو إلى الحركة وأوضح من هذا أن نقول: إن الإشمام "هو أن تضمَّ شفتيك بعد الإسكان وتهيئهما للفظ بالرفع أو الضم، وليس بصوت يُسمع وإنّما يراه البصير دون الأعمى ولا يكون في المجرور والمنصوب لأنّ الفتحة من الحلق والكسرة من وسط الفم، فلا يمكن الإشارة لموقعهما، فالإشمام في النصب والجر لا آلة له"[77].

ودرجتا الروم والاشمام في الوقف من حيل العربية في الإشارة إلى الحركات التي قد يثير سقوطها إلى اللبس في معاني صيغ الكلمات الموقوف عليها فضلًا عن الالتباس في الإعراب مثلما أُشير بالإمالة إلى أصل الألف[78]، هذا وقد أشار مكي إلى أنّ بيان الحركة أظهر في الروم منه في الاشمام "لأنّ الروم يسمع ويرى والاشمام يرى ولا يسمع، فمن رام أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشمّ الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك"[79].

ويوضح ابن الجزري أهمية الوقف بالإشارة بالنسبة للسامع والناظر فيقول: "فائدة الإشارة في الوقف بالروم والاشمام هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه ليظهر للسامع أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها، وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا بحضرة القارئ من يسمع قراءته أمّا إذا لم يكن بحضرته أحد يسمع تلاوته يتأكد الوقف إذ ذاك بالروم والاشمام لأنّه غير محتاج أن يبيّن لنفسه، وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع فإن كان السامع عالمًا بذلك علم بصحة عمل القارئ. وإن كان غير عالم كان في ذلك تنبيه له ليعلم حكم ذلك الحرف الموقوف عليه كيف هو في الوصل. وإن كان القارئ متعلمًا ظهر عليه بين يدي الأستاذ هل أصاب فيقرّه أم أخطأ فيعلمه"[80].

وقد خالف الكوفيون القرّاء مع البصريين على حدٍّ سواء في فهمهم الروم والاشمام فقد "حكي عن الكوفيين أنّهم يسمّون الاشمام رومًا والروم إشمامًا، قال مكي: وقد روي عن الكسائي الاشمام في المخفوض، قال: وأراه يريد به الروم لأنّ الكوفيين يجعلون ما سميناه رومًا إشمامًا وما سميناه إشمامًا رومًا، وذكر نصر بن علي الشيرازي في كتابه الموضح أنّ الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أن الاشمام هو الصوت وهو الذي يُسمع لأنّه عندهم بعض حركة. والروم هو الذي لا يُسمع لأنّه روم الحركة من غير تفوّه به، قال: والأول هو المشهور عند أهل العربية"[81].

وإذ يعتمد النص ما جاء عن مكي بن أبي طالب فإنّنا نلتفت إليه وهو يتكلم على حالة يقترب فيها مفهوم الاشمام من الروم، فيقرع السمع مثله، وذلك عند إشمام الصوت الأول المكسور من أوائل الأفعال المعتلات الأعين بضمة في صيغة المبني للمفعول من ذوات الياء، أو الواو، نحو: قِيل وجِيل وسِيق وشبه ذلك.

واصطلح مكي على تسمية هذه الحالة من الاشمام (إشمام المتحرك) تمييزًا له عن إشمام الساكن في الوقف الذي يكون غير مصحوب بصوت وهو في هذه التسمية يقترب من مفهوم الاشمام عند الكوفيين، فقد ذكر أنّ هؤلاء يفسرون الروم الذي يُسمع بأنّه إشمام والاشمام الذي لا يُسمع بأنّه روم، وعلى هذا المفهوم روي عن الكسائي "جواز الاشمام في المخفوض"[82]، وعن ابن كيسان ذكر مكي أنّه كان "يسمي الاشمام إشارة وهو لا يُسمع وكان يسمي الروم إشمامًا وهو يُسمع"[83]، وقد حاول مكي تبيان مذهب الكوفيين في اصطلاحهم المخالف لمذهب البصريين في تحديد مفهوم الروم والاشمام في قوله: "فكان الروم عندهم (الكوفيين) من قولك: رمتُ فِعل كذا وأنت لم تفعله، والاشمام من قولك: شممت إذا وجدت ريحه فذلك أمكن في وجود الفعل من الروم"[84]. ويكشف تفسير مكي دقّة الكوفيين في اختيار مصطلحهم وعنايتهم به الأمر الذي يدفع الدارس إلى ترجيح فهم الكوفيين للروم والإشمام لأنّ الإشمام في ضوء التفسير الآنف يدلّ على تحسس السامع لوجود حركة بصوت ضعيف منطوق به في الساكن الموقوف عليه، وتشعر بوجوده في المتحرك عند مزج حركة المتحرّك بغيرها كما في (غِيض)، وقيل

بإشمام الكسر رائحة الضم. والروم يدل على نية المتكلم للإشارة إلى أصل حركة الموقوف عليه في الوصل فهي عير موجودة إلّا في النية[85].

ويبدو أنّ للخلاف في فهم الاشمام فعلًا إيجابيًا في فكر مكي ابن أبي طالب إذ أفاده ذلك في تحديد الفروق بين الروم والاشمام في ضوء ما أشاعه الجمهور بعدما أطل على فكر الفريقين فضلًا عن محاولته في تطوير فهم الاشمام (= الإشمام المتحرك) فخلص إلى تحديد فروقٍ هي:

1. الروم يُسمع والاشمام لا يُسمع في السواكن الموقوف عليها.
2. الروم يكون في أواخر الكلم والاشمام يكون في الأوائل نحو إشمام كسرة السين الضم في نحو: (سِيئت)، وفي الأواسط نحو إشمام النون الضم نحو: قوله تعالى: (لاَ تَأْمَنَّا {11/12})، وفي الأواخر نحو: (نَعْبُدُ {5/1}).
3. الاشمام يكون في الساكن المتحرك لكنه يُسمع في المتحرك نحو: (سِيئت) لأنّه كالإمالة والروم لا يكون إلّا في الساكن على مذهب البصريين، وهناك رأي للجوهري في الصحاح يخالف فيه مذهب البصريين والكوفيين على حدٍّ سواء[86].

- التضعيف: تشديد الحرف في الوقف، ولا يكون في الحرف الذي قبله ساكن نحو: (العجل) لأنّه لا يُسمع في كلامهم ثلاثة سواكن.
- الإبدال: ويتحقق في الاسم المنصوب المنوّن بالوقوف عليه بالألف بدلًا من التنوين، وفي الاسم المفرد المؤنث بالتاء في الوصل بالوقف عليه بالهاء بدلًا من التاء.
- النقل: ويكون فيما آخره همزة بعد ساكن؛ فإنّه يوقف عليه بنقل حركتها إليه فيتحرك بها، ثم تُحذف هي نحو: دفء وخبء تصبحان في الوقف بعد حذف الحركة دفْ وخبْ[87].
- الإدغام: ويكون فيما آخره همزة بعد ياء أو واو زائدتين فإنّه يوقف عليه - عند همزة - مثلًا – بالإدغام بعد إبدال الهمزة من جنس ما قبلها، نحو: النسيء وقروء، تصبحان في الوقف: نسيّ وقروّ.
- الحذف: ويكون في الياءات الزوائد عند من يثبتها وصلًا ويحذفها وقفًا.
- الإثبات: ويكون في الياءات المحذوفات وصلًا عند من يثبتها وقفًا، نحو: (هاد، وال، واق، باق).
- الإلحاق: وهو ما يلحق آخر الكلمة من هاءات السكن عند من يلحقها في: عمّ وبمَ ولمَ.
- الاسكان: وهو أبرز مظاهر الوقف في العربية وأشهرها، ومعنى الوقف على آخر الكلمة: الوقوف عليها بالسكون من دون أن تصحب هذا الوقف أدنى تغيير في بنية الكلمة[88].

وبحق أنّ وجوه الوقف التي عرضتها كتب القراءات كانت قد وجدت مكانها ابتداءً في كتب النحويين؛ فالوقف بالإسكان والإشمام والروم والتضعيف نجده في الكتاب في "باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف"[89]، وفيه يقول سيبويه: "فأمّا المرفوع والمضموم فإنّه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الاشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف ..."[90]، ثم جعل سيبويه لكل شيء من هذه الأشياء علامة في الخط إذ يقول: "ولهذا علامات فللإشمام نقطة وللذي أُجرى مجرى الجزم والإسكان الخاء، ولروم الحركة خطّ بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين"[91].

وقد شرح السيرافي علامات الوقف التي اقترحها سيبويه بقوله: "أمّا جعله الخاء لما أجري مجرى الجزم والإسكان فلأن الخاء أول قولك: خفيف، فدلّ به على السكون لأنّه تخفيف. وأمّا جعله للتضعيف الشين فلأنّ الشين اول حرف في شديد، فدلّ عليه لأنّ الحرف مشدد. وأمّا النقطة للإشمام فلأنّ الاشمام أضعف من الروم. فجعل للإشمام نقطة وللروم خطًا؛ ولأنّ النقطة أنقص من الخط"[92].

ثم كشف ابن بعيش التطور الشكلي الذي انحدرت منه السكون فيما بعد "فمعنى الخاء خفاء وخفيف لأنّ الساكن أخفّ من غيره وبعض الكتّاب يجعلها دالًا خالصة ومنهم من يجعلها دائرة والحق الأول وأرى أنّ الذين جعلوها دالًا فإنّهم لمّا رأوها بغير تعريف على شبه ما يفعل في رمز الحساب ظنّوها دالًا والذين جعلوها دائرة فوجهها عندي أنّ الدائرة في عرف الحساب صفر وهو الذي لا شيء فيه من العدد فجعلوها علامة على الساكن لخلوه من الحركة"[93].

وفهم الاشمام والروم موضع خلاف عند الفريقين من أهل النحو أعني الكوفيين والبصريين فالإشمام عند البصريين كما يتعهد بشرحه ابن بعيش: "هو تهيئة للنطق بالضم من غير تصويت وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنّا أردنا بضمهما الحركة فهو شيء يختص العين دون الأذن وذلك إنّما يدركه البصير دون الأعمى لأنّه ليس بصوت يُسمع وإنّما هو بمنزلة تحريك عضو من جسدك ولا يكون الاشمام في الجر والنصب عندنا لأنّ الكسرة من مخرج الباء ومخرج من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير أطباق بنفاج الحنك عن ظهر اللسان ولأجل تلك الفجوة لان صوتها وذلك أمر باطن لا يظهر للعيان وكذلك الفتح لأنّه من الألف والألف من الحلق فما للإشمام إليها من سبيل. وذهب الكوفيون إلى جواز الاشمام في المجرور قالوا لأنّ الكسرة تكسر الشفتين كما أنّ الضمة تضمهما والصواب ما ذكرناه للعلة المذكرة واشتقاق الاشمام من الشم كأنّك اشممت الحرف رائحة بأن هيأت العضو للنطق بها"[94].

- أمّا الروم: "فصوت ضعيف كأنّك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسًا وذلك ممّا يدركه الأعمى والبصير لأنّ فيه صوت يكاد الحرف يكون به متحركًا ألا تراك تفصل بين المذكر والمؤنث... وبعض النحويين لا يعرف الاشمام ولا يفرّق بين الروم والاشمام"[95]. وقد التفت القرّاء إلى هذا الخلاف وكان لهم فيه مقالة.

وكان للجوهري رأي مثّل فيه مذهبًا لم يتبعه فيه أحد ففي تراثنا تتناقله الكتب من باب الإحاطة بالموضوع، فقد جاء عن ابن الجزري "وأمّا قول الجوهري في الصحاح: إشمام الحرف أن تشمه الضمة أو الكسرة وهو أقل من روم الحركة لأنّه لا يُسمع وإنّما يتبيّن بحركة الشفة العليا ولا يعتد بها حركة لضعفها، والحرف الذي فيه الاشمام ساكن أو كالساكن انتهى؛ وهو خلاف ما يقوله الناس في حقيقة الإشمام وفي محله فلم يوافق مذهبًا من المذهبين"[96].

وقد تتبعنا ما جاء عن الجوهري؛ فوجدناه يقول في الروم: "وروم الحركة الذي ذكره سيبويه هي حركة مُختَلَسَة مختفاة لضرب من التخفيف، وهي أكثر من الاشمام لأنّها تُسمع؛ وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلسة، مثل همزة بين بين كما قال الشاعر:

أأنْ زُمّ أجمال وفارق جيرة وصاح غراب البين أنت حزينُ

قوله: أأنْ زُمْ تقطيعه فَعُولُنْ، ولا يجوز تسكين العين"[97].

وهنا يتعهد الجوهري بعرض نظرية سيبويه على الروم على النحو الآتي:

- الروم يعني حركة مختلسة.
- الروم = الاختلاس.
- الروم أكثر من الاشمام بدلالة سماعنا له.
- الروم بزنة الحركة.
- الروم عنده في غير موقع الوقف.

والحق أنّ سيبويه لم يقل بالروم في غير الوقف وعرض للاختلاس وكان عنده بزنة المتحرّك ولكن في وصل الكلام لا في الوقف عليه وذلك في باب الاشباع في الجر والرفع وغير الاشباع والحركة كما هي إذ يقول" "فأمّا الذين يشبعون فيُمطِّقون، وعلامتها واو أو ياء وهذا تحكمه لك المشافهة. وذلك قولك: يضربُها، ومِن مأْمنك، وأمّا الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاسًا، وذلك قولك: يضربُها ومن مأمنك، يسرعون اللفظ ... ويدلك على أنّها متحركة قولهم: مِن مَأمَنْك فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون. ولا يكون هذا في النصب لأنّ الفتح أخف عليهم، كما لم يحذفوا الألف حين حذفوا الياءات وزنة الحركة ثابتة كما تثبت في الهمزة حين صارت بين بين"[98]، وعلى هذا النحو فإنّ الاختلاس يعني "الإسراع بنطق الحركة والتلفظ بها إسراعًا يظن السامع أنّ الحركة قد ذهبت ولكنها تامة في الوزن كاملة في اللفظ إلّا أنّها تمطط ولم ترسل فخفي إشباعها ولم يتبين تخفيفها"[99].

وبهذا فإنّ الاختلاس غير الروم من ناحيتي الوظيفة والأداء فهو وظيفيًا تعبير عن الحركة في حالة وصل الكلام وأدائيًا تسريع للفظ حركة الضم والكسر وبالإمكان أن يجري هذا الأمر على الفتح بهذا

المعنى وإن خَفت تلك الحركة. أمّا الروم فهو مظهر من مظاهر الوقف وهذا وجه خلافي مع الاختلاس الذي هو مظهر من مظاهر الوصل.

والحركة المختلسة حفظت لها حقوقها الأدائية فكانت بزنة المتحرك ولا يجوز هذا مع الروم الذي أُريد له أن يكون وسيلة لقفل المقطع الصوتي المفتوح لأنّ العرب لا تقف على متحرك.
والاختلاس بالإمكان أن نجعله رديفًا للإخفاء عند النحويين والقرّاء وذلك باعتبار تصور سيبويه في (باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعًا واحدًا لا يزول عنه، إذ يقول: "وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله سواء، حرف ساكن، لم يجز أن يُسكَّن، ولكنّك إن شئت أخفيت، وكان بزنته متحركًا... وممّا يدلك على أنّه يخفى ويكون بزنة المتحرك قول الشاعر:

وإنّي ما قد كلّفتني عشيرتي من الذبِّ عن أعراضها لحقيقُ

وقال غيلان بن خريثٍ:

وامتاح منّي حَلَيات الهاجم شأوُ مُدِلٍّ سابقِ اللَّها مِم

وقال أيضًا:

وغيرُ سُفْعٍ مُثّلٍ يحامِم

فلو أسكن في هذه الأشياء لانكسر الشعر، ولكنّا سمعناهم يخفون. ولو قال إنّي ما قد كلّفتني فأسكن الياء وأدغمها في الميم في الكلام لجاز لحرف المد. فأمّا اللهامِم فإنّه لا يجوز فيها الإسكان ولا في القرادِد؛ لأنّ قَرْدَدًا فَعْلَل، ولِمْمًا فِعْلِل، ولا يدغم، فيكره أن يجيء جمعة على جمع ما هو مدغم واحدهُ، وليس ذلك في إنّي بما. ولكنّك إن شئت قلت: قرادِدٌ فأخفيت، كما قالوا: مُتَعَفّف، فيخفى ولا يكون في هذا إدغام"[100].
فالروم في ضوء هذه النصوص غير الاختلاس والإخفاء، وهذان الأخيران بمعنى واحد عند النحويين في ضوء نصوص سيبويه المذكورة آنفًا، وهما بمعنى واحد عند القرّاء، وفي ضوء النصوص ليس الروم عند النحويين يعني الاختلاس كما ذهب سيبويه تسريع لأداء بالحركة في وصل الكلام، أمّا الروم فإضعاف الأداء بالحركة حتى يذهب معظمها إلى المستوى الذي يستحيل الأداء بها إلى إشارة إلى الحركة وليست حركة حتى يتحقق مطلب الوقف على ساكن.
وتجدر الإشارة إلى أنّ الاختلاس بقي ملازمًا للمعنى الاصطلاحي المذكور آنفًا أمّا الإخفاء فإنّه تطوّر في الاصطلاح ليعني: اتصال مخرج النون بمخارج الحروف التي بعدها. إذ ينتقل معتمد اللسان في الفم مع النون إلى مخرج الحرف الذي تخفى عنده ولكن يظل صوت لغته جاريًا من الأنف[101].
وإشمام الحرف عند الجوهري يعني: "أن تشمَّه الضمة أو الكسرة وهو أقلّ من روم الحركة لأنّه لا يُسمع، وإنّما يتبيّن بحركة الشفة، ولا يعتد بها حركة لضعفها؛ والحرف الذي فيه الاشمام ساكن أو كالساكن مثل قول الشاعر:

متى أنام لا يؤرقْني الكرى ليلًا ولا أسمع أجراس المطِي

بريد: الكرِيّ والمطِيّ
قال سيبويه: العرب تُشمّ القاف شيئًا من الضمة، ولو اعتددتَ بحركة من الاشمام لانكسر البيت، ولصار تقطيع (رِقُني الكري) متفاعلن، ولا يكون ذلك إلّا في الكامل وهذا البيت من الرجز"[102] .

والحق أنّ سيبويه لم يخص القاف بالإشمام وإنّما يخص المرفوع بالإشمام في لهجة من اللهجات، إذ يقول: في (باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لآخر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض)، "قال الراجز:

متى أنام لا يؤرقني الكري ليلًا ولا أسمع أصوات المطِي

كأنّه قال: إن يكن مني نوم في غير هذه الحال لا يؤرقني الكري، كأنّه لم يعد نومه في هذه الحال نومًا، وقد سمعنا من العرب من يُشمَّه الرفع كأنّه يقول: متى أنام غير مؤرَّق"[103].

وهذا خلاف فهم الجوهري الذي يعد الاشمام حركة (أقلّ من روم الحركة) والحقيقة أنّه إشارة شفوية يشكّلها المؤدي بعد تأدية السكون وفهم سيبويه واضح لها فالإشمام وقفًا "في الرفع لأنّ الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك، لأنّ ضمَّك شفتيك كتحريكك بعض ... وإشمامك للرفع للرؤية وليس بصوت للأذان"[104].

وفيما يأتي تعريفات لبقية سياقات الوقف عند النحويين وعلى النحو الآتي:

الحذف: وهو ما يجري لياء الاسم المنقوص عندما يكون منونًا، نحو: هذا قاضٍ، والأصل (هذا قاضي)[105].

الوقف بالزيادة: ويعني المجيءبلاحقة (هاء السكت) في نهاية الكلمة التي يراد الوقف على آخرها، نحو: (مسلمونه) في مسلمون، و(ضاربانه) في ضاربانَ[106].

الوقف بالإبدال: وهو ما يتعرض له الصوت الموقوف عليه من إبدال صوتي، ومن أشهر مظاهر الإبدال إبدال الألف في المنصوب المنوّن من نحو: (رأيت زيدًا)، تقول: رأيت زيدا، فيحذف التنوين ويقف المتكلم على الألف، والعلة في ذلك كما يذهب النحويين إلى كراهية أن يكون التنوين بمنزلة النون اللازمة للصوت فوقفوا على الألف كي يفرقوا بين التنوين والنون[107] .

الوقف بالنقل: وهو مظهر لهجي يكون بقل حركة الصوت الأخير إلى ما قبله منعًا لالتقاء الساكنين، ويتم ذلك في حالتي الرفع والخفض، فيقولون: (هذا بكُرْ) في (هذا بكْرُ) و(من بكِرْ) في (من بكْر)[108]، وعلى هذا النحو الساكن الذي يحرّك في الوقف إذا كان بعده هاء المذكر المضمر من نحو قولهم: (اضربهْ، وقَدُهْ، وعَنُهْ)، "ألقوا عليه حركة الهاء حيث حرّكوا لتبيانها"[109] .

الوقف بالتضعيف: ويعني تجديد الصوت الأخير من الكلمة الموقوف عليها وهي إحدى أربع حالات للوقف على آخر الكلمات المتحركة في الوصل التي لا تلحقها الزيادة في الوقف إلى جانب السكون والروم والإشمام، فيقولون: "هذا خالدْ ش وهو يجعلْ ش وهذا فرجْ ش "[110].

وشرط التضعيف أن يكون في الصامت إذ يستثقل تضعيف الصوائت وبتضعيف الصوت الأخير يكون أكثر تبيانًا وتنبيهًا على تحرك الحرف في الوصل[111].

الإشمام قراءة أخرى:

يبدو أنّ الخلاف في فهم الاشمام فتح نافذة التطور أمام هذا المصطلح حتى صار يضم غيره من المفاهيم التي تصنف على أنّها متباينة عنه فكان الاشمام في لفظه ينطلق "باتفاق الاسم عل خمسة معانٍ اثنان منها الروم والاختلاس وهي تشترك في أنّها كلها يُتوخى بها المنزلة بين المنزلتين في الصوت سواء كان ذلك بين الحرف والحرف أو بين الحركة والحركة، أو بين الحركة والسكون، إمّا ذاهبًا من السكون إلى الحركة ذهابًا بيّنًا أو غير بيّن، وإما ذاهبًا من الحركة إلى السكون"[112].

وتشترك الأقسام الخمسة في أمور متعددة هي:

1. يتوخى المنزلة بين المنزلتين في الصوت لأنّها تقع وسطًا بين حالتين من حالات نطق الأصوات.
2. تكون في حكم ما تخرج عنه له لا إليه لأن هذا الخروج لا يبلغ أن يكون متوسطًا بين الطرفين أي أنّه يكون أقرب إلى الحالة الأصلية التي خرج عنها منه إلى الحالة الجديدة التي آل إليها.

3. المطلوب من الاقسام الخمسة كلها التناسب اللفظي لأنّها ترمي إلى تقريب بعض الاصوات من بعض وإزالة التباين القائم بين الحركات ممّا يحقق توافقًا وانسجامًا أكثر في اللفظ المنطوق.
4. يتوجّب اتفاق ما بين الطرفين الصوتيين لأنّ تنافرًا ما لا يمكن أن ينحو بأحدهما إلى نحو الآخر إذ إنّ التغير الحاصل باستخدام هذه الحالات يهدف إلى تحقيق التلاؤم بعيدًا عن كل تنافر وعدم انسجام. ولا يتحقق هذا التلاؤم إلّا باتفاق وتقارب يكون بين طرفين.
5. لكل من تلك الأقسام سبب يدفع المؤدي إليه وفيما يأتي عرض لتلك الأقسام[113]:

إشمام الحرف حرفًا آخر:

وهذا اللون من الاشمام إنّما يكون بين الأصوات المتقاربة المخرج كأنّ تشم الصاد زايًا في نحو: (أصدق وأصدع)، وقول العرب: (لم يخرج من فُصْد له) بإسكان الصادر والسبب فيه أنّ الصاد كانت مهموسة وقد وليتها الدال وهي مجهورة، فقرّبوها من الزاي الموافقة لها في المخرج وللدال في الجهر.

وهذا اللون من الاشمام يسمى عند سيبويه بالمضارعة وقد جاء في (باب الحرف الذي يُضارع به حرف من موضعه والحرف الذي يُضارع به ذلك الحروف وليس من موضعه)، قوله: "فأمّا الذي يُضارع به الحرف الذي من مخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال. وذلك نحو مصْدر وأصْدر والتصْدير لأنّهما صارتا في كلمة واحدة ... فجعلوا الأول تابعًا للآخر فضارعوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي؛ لأنّها مجهورة غير مطبقة. ولم يبدلوها زايًا خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق ... وسمعنا العرب الفصحاء يجعلونها زايًا خالصة... وذلك قولك في التصْدير: التزْدير، وفي الفصْد: الفزْد، وفي أصْدرت: أزْدرت. وإنّما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلوها أن يكون علمهم من جه واحد وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد"[114].

وهذا النصّ يوحي بالأمور الآتية:

1. شرط المضارعة بين الأصوات أن يكون بين صوتين متقاربين.
2. شرط المضارعة بين الصاد والزاي أن تكون الصاد ساكنة تليها الدال، لأنّ نطق الصاد المهموسة الساكنة الصفيرية وبعدها الدال المجهورة الخالية من الصفير يُحدث نوعًا من الثقل لتنافر الصوتين، ولذا اختاروا صوتًا يقرب من الاثنين وهو الزاي، فأشربوا الصاد بالزاي وخالطوها، لأنّ الزاي أخت الصاد في الصفير وأخت الدال في الجهر، فهي وسط بينهما[115].
3. هناك مستويات للمضارعة:

أ- المضارعة التقريبية: وفيها يضارع الصاد بأشبه الأصوات بالدال من موضعه وهو الزاي، ولا تبديل فيها الصاد زايًا خالصة كراهية الإجحاف به وهو صوت إطباقي.

ب- المضارعة الإبدالية: وهو مظهر لهجي يستحيل فيها صوت الصاد إلى زاي خالصة.

4. غاية المضارعة بمستوييها التقريبي والإبدالي (= يقرّبوها ويبدلوها) أن يتحقق للمؤدي العمل من وجه واحد واستعمال اللسان في ضرب واحد.

وسمي هذا اللون من الإشمام مضارعة[116], وعُدَّ من أنواع الإدغام الأصغر, وسمي إشماما عند غير واحد من علماء القراءات[117].

إشمام الحركة حركة أخرى:

ولا يكون إلّا بين الضمة والكسرة " لأنَّ الفتحة مباينة لهما في المخرج ومخالفة أيضًا في الكيفية المنقسمة إلى الثقل والخفة... وإنَّ الخروج من الفتحة إلى الضمة والكسرة أو منهما إليها لا يستثقل استثقال الخروج من واحدة منهما إلى الأخرى؛ لأنَّ احتمال ثقلين أشقُّ وأصعب من احتمال ثقل واحد"[118], و"الإشمام ليس يراعى به الاستخفاف نفسه, بل المطلوب به التوسط بين طرفين ثبت بينما المؤاخاة في اللفظ على ما قدّمناه من قبل. وإذ قد ظهر لك أنَّ الألف أمّة وحدها وليس لواجب أن يشارك الواو والياء في جميع الأحكام للمباينة التي بينهما وبين الألف"[119].

وصدى هذا اللون من الإشمام نجده في قول سيبويه: " وقد قال قوم:(رُدَّ) فأمالوا الفاء ليُعلموا أنَّ بعد الراء كسرة قد ذهبت, كما قالوا للمرأة (أُغْزِي), فأشمّوا الزاي ليعلموا أنَّ هذه الزاي أصلها الضم, وكذلك لم تَدْعُـِي. ولم يضمُّ فتقلب الياء واوًا فيلتبس بجمع القوم. ولم تكن لتُضم والياء بعدها لكراهية الضمة

وبعدها الياء, إذ قدروا على أن يشموا الضم فالياء تقلب الضمة كسرة كما تقلب الواو في (ليَّة) ونحوها, وإنّما قالوا قيل من قِيَل أن القاف ليس قبلها كلام فيشم... وأمَّا تغزِينَ ونحوها فالإشمام لازم لها ولنحوها, لأنَّه ليس في كلامهم أن تُقلب الواو في يفعل ياءً في تفعل وأخواتها. وإنما سيّرت فيها الكسرة للياء, وليس يلزمها ذلك في كلامهم كما لزم رُدَّ و قَيِل, فكرهوا ترك الإشمام مع الضمة والواو إذ ذهبا وهما يثبتان في الكلام, فكرهوا هذا الإجحاف. وأصل كلامهم تغيير فُعِل من رددتُ وقلت"[120].

ونص سيبويه يتجلى فيه مظهران من مظاهر اشمام الحركة حركةً أخرى وعلى النحو الآتي:

_ الإشمام غير اللازم: وفيه تشم الضمة الكسرة في نحو: (رُدِ) وغاية الإشمام هنا الإشارة إلى أنَّ بعد الراء كسرة قد ذهبت, ولاسيما أنَّ الفعل (رُدِدَ) مبني للمجهول مكسور العين, أُسقطت هذه الكسرة طلباً للسكون الذي يتحقق به شرط الإدغام (سكون الأوَّل وحركة الثاني في إدغام المتماثلين) ثمَّ شدد الدال وقُرئ بإشمام فائه (= الراء المضمومة) كسرة تشير إلى ما اجتزئ من أصل بنية الكلمة عندما أُريد بناؤها للمجهول.

– الإشمام اللازم: وفيه تُشم الكسرة الضمة في نحو قولنا للمؤنث (أُغْزي) فأُشمت الزاي المكسورة بفعل الياء الضمة إشارة إلى ما حُذف من هذا الفعل إذ إنَّ الأصل (أُغْزُوي) وعندما أُريد إسناد الفعل للمؤنث من خلال أمرها بالغزو أُسقط آخر الفعل (و) وكُسرت عينه بفعل ياء المخاطب, وقد علّل عدم التوصل إلى ضم الزاي بعلتين:

1. الالتباس لأنَّ ضم الزاي يقلب الياء إلى واو ويترتب على ذلك أن يختلط الفعل الموجه إلى المؤنث بالفعل في حالة توجيهه إلى جمع المذكر (= القوم) أغزو, علَّة دلالية.
2. كراهية الانتقال من الضمة إلى الياء, علَّة أدائية.

إشمام السكون الحركة:

وهو أن تشمّ السكون الحركة اشمامًا يظهر إلى اللفظ وهذا هو الإشمام المطلق عند الكوفيين؛ " لأنَّهم يترجمون عن الإشمام الذي لا يُسمع بالروم, ويترجمون عن الروم الذي يسمع من الإشمام"[121].

وهو عند جمهور النحويين والقرّاء روم "والروم أتمُّ من الإشمام لأنَّه تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها فيسمع لها صويت خفي يدرك معرفته الأعمى بحاسة سمعه ويُستعمل في الحركات الثلاث, إلّا أنَّ عادة القرَّاء ألَّا يروم المنصوب ولا المفتوح لخفتهما وسرعة ظهورهما إذا حاول الإنسان الإتيان ببعضهما فيُبدوا الإشباع لذلك"[122] .

قراءة المحدثين:

الوقف عند المحدثين "انقطاع في السلسلة الكلامية أو صمت يقع في نهاية المجموعة النَّفسيَّة ويسبقه انخفاض وتغيّر هابط في التنغيم الصوتي"[123], والشائع في العربية اليوم هو ممارسة الوقف بالسكون على كل صوت يمكن الوقوف عليه؛ لأنَّه العلامة الرئيسة التي يهرع إليها المتكلم كلَّما أراد المتكلم الوقف على كلامه[124].

إلَّا أنَّ للسكون وظائف نحوية وصرفية فضلًا عن الصوتية, أمَّا النحوية فالسكون هو دالة الجزم وصرفيًا جاء السكون ليؤدي وظيفة التخفيف عندما يُسكّن الاسم والفعل استخفافًا من نحو (فخِذ فخْذ و كَبِدْ كَبْدٌ وعَضُدْ عَضْدٌ وفي الرَّجُل رجْلٌ) [125].

وأمَّا الصوتية فللسكون وظائف مقطعية وموسيقية فلم يرفض الشعر العربي ولا سيّما الحديثالقوافي المقيدة بالسكون لا لحبه للسكون نفسه وإنّما لاصطناع تقييد للقافية بوصفه طريقة تعبيرية ذات قيمة خاصة في مجال المزاج الشعري[126] .

وقد استقرأ المحدثون ما وصلنا من القدماء النحويين منهم والقرّاء من مباحث في هذا المجال وحاولوا إعادة قراءة ذلك الإنجاز الصوتي قراءة تتلاءم والعصر الصوتي الحديث فاستثمروا ما وصلنا في مواكبة الدرس الصوتي الحديث من خلال التفاتاته ومصطلحاته, وسنعرض لبعض استقراءات المحدثين على النحو الآتي:

- إبراهيم أنيس = التوزيع اللهجي:

بعد إنعام النظر فيما جاء عن الوقف في الدراسات العربية ولاسيّما النحوية ارتأى الدكتور إبراهيم أنيس أن يقسّم مظاهر الوقف في ضوء الأداء اللهجي للقبائل العربية التي تعوّدت الوقف باعتبار الأداء، فقسّمه على النحو الآتي[127]:

– الوقف بما يشبه الوصل (التأنِّي) :

إذ إنَّ المؤدي للوقف على كلمة ما قد يتأنّى في النطق بأواخر الكلمات ويحرص إعطائها كل حقها الصوتي, من دون أن يُسقط من حروفها شيئاً، وتطيل نطقه مستمرًّا واضحًا حتى نهاية الكلام, ويُعدّ هذا وقفًا بما يشبه الوصل, ويمثّل هذا الأداء المتأني قبيلة الأزد فإذا وقفوا على المرفوع نطقوا بضمته وأطالوها فكأنّها واو وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرته فكأنّما هي ياء[128]، فيقولون: (خالدو) عندما يقفون في جملة (هل جاء خالدُ)، ويقولون: (خالدي) عندما يقفون في جملة (هل مررت بخالدِ)، وهذا الوقف يشبّهه الدكتور إبراهيم أنيس بما نألفه في الوقف الشعري على الروي المرفوع والمجرور في القافية المطلقة نحو قول شوقي[129]:

ريمٌ على القاع بين البان والعلم أحلَّ سفك دمي في الأشهر الحرمِ

لمّا رنا حدثتني النّفس قائلة ياويح جنبك بالسهم المصيب رُمي

والوقف بالتضعيف هو أيضًا من إفرازات الأداء المتأنِّي وهذا ما أُشيع عن تميم .

– الوقف المتعجّل:

وكان من العرب من لا ينظر في وقفه بل يتعجل نهاية الكلمة ويسرع في النطق بآخرها لا يعنون بتمامها ولا يحفلون بسقوط بعض أجزائها، ويمثل هذا الأداء المتعجّل للوقف قبائل ربيعة ولخم وطيء، إذ لم تكن هذه القبائل تعنى بأواخر الكلمات في حالة الوقف عليها, ممّا يترتب عليه بتر بعض أجزاء الكلمة فسقطت في وقفهم حركات الإعراب جميعًا, وفي بعض الأحيان يسقط جزء من الكلمة وإنّما يصدر هذا عنهم في صورة لا شعورية والمتكلم منهم كان يظنّ تمام ما ينطق من كلمات.

وعلى هذا روي عن (ربيعة)[130]الوقف بالسكون على الاسم المنون أيًّا كانت حركته وعن (لخم) الوقف بحذف ألف ضمير الغائبة في نحو قولهم: (الكرامة ذات أكرمكم الله بهْ) أي: بها، وكانت طيء تقف بإبدال التاء هاءً في جمع المؤنث فيقولون: (دفن البنيَّاه من المُكرماه)[131].

– الوقف المتوسّط :

فـ "أمَّا موقف قريش ومن حذا حذوهم وهم من القبائل الحجازية فقد كان موقفًا وسطًا بين من ينتظرون ومن لا ينتظرون. فنراهم في وقفهم على الاسم المنون يُسقطون الضم والكسر, ويقون الفتح قائلين: هل جاء خالدْ, هل مررت بخالدْ, هل رأيت خالدا"[132].

الوقف والمفصل والسكتة:

"المفصل(juncture) ويُسمى أيضًا الانتقال (transition) عبارة عن سكتة خفيفة بين كلمات أو مقاطع في حدث كلامي بقصد الدلالة على مكان انتهاء لفظ ما أو مقطع ما وبداية آخر"[133].

وذكر الدكتور محمد علي الخولي أنَّ الفاصل (فونيم فَوْ قطعِيّ) [يريد غير مقطعي][134] يأتي بين كلمة وأخرى, أو بين قول وسكون, ويُعبَّر عنه بالوقوف, وقد يكون داخليًا أي داخل الكلمة أو خارجيًا, مفتوحًا أو مغلقًا أي داخل الجملة, صاعداً (rising) أو هابطًا (palling) أو مؤقتًا (sustained)، ورمز الفاصل الصاعد

/ / ورمز الفاصل الهابط / / ورمز الفاصل المؤقت / / ورمز الفاصل الموجب هو /+/ ، ويمكن تعديل الرموز لتناسب اللغة العربية لتصبح / / و / / و / / للصاعد والهابط والمؤقت على التوالي[135].

ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن يرمز بعلامة زائد (+) للمفصل المفتوح وبعلامة ناقص (−) للمفصل الخفيّ أو الضيّق، وجوَّز الاستغناء عن الرموز عن طريق ترك فراغ في الكتابة[136], والانتقال المفصلي بين مقاطع السلسلة الصوتية قد يكون حادًا فيسمى المفصل مفتوحًا (open juncture) ويرمز له في الكتابة بعلامة زائد, وقد يكون خفيًّا فيسمى المفصل خفيًّا (close juncture)ويرمز له في الكتابة بعلامة ناقص.

ووزّع الدكتور النعيمي أنماط المفصل على وفق فهم الخولي وأحمد مختار عمر على ما يتوافر في العربية من مناخات صوتية على النحو الآتي:

- المفصل المفتوح ـ المضيَّق الذي يمثّل الانتقال الحادّ ويتلاءم وأداء السكت بوصفهٍقطع الصوت على الساكن وتكون مدَّته الزمنية حركتان"[137].
- أمَّا المفصل الصاعد والهابط باعتبار فهم الخولي فإنّه يتلاءم وأداء التنغيم[138], وهو أمر كما يرى الدكتور النعيمي غير منضبط في العربية اليوم لارتباطه بالنطق اللهجي وتأثره به.

وقرن الدكتور المفصل بمفهوم السكت عند علماء العربية وهو لون من ألوان الوقف فكان السكت عنده على قسمين:

- السكت الخفيّ: ويمكن تسميته المبهم الذي لا يكشف عن دلالة معينة تشوب السلسلة الكلامية.
- السكت الظاهر: ويمكن تسميته بالسكت المميّز وهو عبارة عن صويتة تصل إلى درجة الفونيم وهو أصغر وحدة صوتية لها القدرة على تغيير المعنى, واشترط النعيمي في الكلام على صويتة المفصل أن يقوم على وصف السلسلة الصوتية المنطوقة من غير تأثر بصورة الرسم فصلتها بالمشافهة لا بالكتابة وأطلَّ النعيمي على مباحث البلاغة العربية للبحث عن صويتة المفصل التي تمثل سكتة تمييزية لها قدرة الفونيم الوظيفي من ناحية الأداء لا من ناحية الرسم، وقد وجد ضالّته في الجناس المركّب الذي ينقسم على قسمين:

- المتشابه: وفيه يقع أحد المتجانسين في التام مركبًا غير مخالف في الخط نحو:

إذا ملك لم يكن ذا هِبة فدعه فدولته ذاهِبة

- المفروق: وهو على نحو المتشابه غير أنَّه مخالف في الخط نحو[139]:

كلكم قد أخذ الجا مَ ولا جامَ لنا

ما لذي ضرَّ مدبر الـ جامِ لو جامَلنا

ويوجب التفتزاني في المفروق " ألّا يكون المركب مركبًا من كلمة وبعض الكلمة، بل من كلمتين، والتفخيم على هذا النحو يكون المركب منه (مرخوّا) إن جاء من كلمة وبعض كلمة"[140]، ولا مميز في هذه الحالة بين معاني الكلمات المذكورة آنفًا إلّا السكتة (صويتة المفصل) وتستطيع قراءة البيت الأوّل مفصليًّا:

إذا ملك لم يكن ذا+ هِبَهْ فدعه فدولته ذاهبة

فالسكتة بعد ذا في صدر البيت تميّز معنى التركيب عن قولنا: (ذاهبة) في عجز البيت فمهمة السكتة إذن في مثل هذه المواضع لا تختلف عن مهمة أي صويتة أخرى, والفرق بينها وبين الصويتات المنطوقة الأخرى أن صويتة المفصل لا تدخل في تركيب المقطع إذ لا تسهم في تشكيل قاعدة للمقطع أو قمّة فالمقاطع ثابتة التشكيل سواء أ وجدت السكتة أم لم توجد[141].

وبعدُ ففي ضوء فهم المفصل (juncture) على أنَّه سكتة تمييزية وأنَّه يرتبط تحديد موضعه الأدائي مشافهة لا رسمًا وارتباط هذا المفهوم بمفاصل كلامية أخرى هي التنغيم والنبر وهما عادتان أدائيتان تتأثران باللهجات العربية المحلية. نقول في ضوء هذا الفهم للمفصل: إنَّنا نستطيع أن نتلمسه لهجيًا في المواويل المصرية والعراقية ولا سيّما (الأبوذية) نحو قول الشاعر الشعبي:

حفر فكَري تحت جدمي وهد ماي

وخلّاني بطركَ جلدي وهدماي

عود أكرب وأطش حنطة وهد ماي

بعيدة أصير يافكَري علية

باختصار شديد لمن لا يعرف اللهجة العراقية فإنَّ البيت الأوّل يشير فيه الشاعر إلى صراعه مع الفقر إذ أنّه حفر الأرض تحت أقدامه ثم أطلق الماء من تحته فلا يبقى على الواقف إلّا أن يسقط فيه, ثم أنَّ البيت الثاني يشير إلى أنَّه سلبه كل شيء فلم يبقَ له سوى الجلد والملابس (وهدماي) ثم تصور أنَّ إصلاح الحال يكون بعيد المنال إذ يتطلب منه زراعة الأرض وهذه الأخيرة تستوجب الحرث (الكرب) وبذر الأرض (أطش) بالحنطة ثم إطلاق الماء (وهدماي) لغرض السقي. فالقراءة المفصلية للبيت الأوَّل تستوجب مفصلًا ظاهرًا يتكون بسكتة بين الفعل (هدَّ) والمفعول به (ماي), وعلى النحو نفسه بالنسبة للبيت ماقبل الأخير فيتكون الأبوذية مفصليًّا على النحو الآتي:

حفر فكري تحت جدمي وهدْ + ماي

وخلاني بطرك جلدي وهدماي

عود أكرب وأطش حنطة وهدْ + ماي

بعيدة أصير يافكري علية

قراءة الدكتور غانم قدوري الحمد:

لحظ الدكتور غانم قدوري الحمد بعين الباحث من خلال الإرث الصوتي في الدراسات العربية أنَّ للوقف والابتداء حالتين:

الأولى: معرفة ما يوقف عليه ويُبتدأ به, والثانية: كيفية الوقف والابتداء[142].

واستأثر الحالة الأولى بجهود علماء القراءة, وكتب فيها كتب مستقلة, أمَّا الحالة الثانية فقد استأثرت بجهود علماء العربية وعلماء التجويد, ولم تتجاوز تلك الجهود في هذه الحالة كتابة باب أو فصل في مؤلفاتهم والتفاوت في التأليف بين الحالة الأولى والثانية أنَّ الحالة الأولى تستوجب تتبع مواضع الوقف وبيان أنواعه في جميع القرآن الكريم فاحتاج ذلك إلى إفراده بكتب مستقلة, أمَّا الثانية فلا تتعدى ذكر قواعد كيفيات الوقف الواردة عن العرب, واختصَّ اللغويون والنحويون خاصة في معرفة مواضع الوقف؛ لأنَّها تبنى على أُسس نحوية ودلالية.

أمَّا معرفة هيئات الوقف فقد كانت موضع عناية الصرفيين من علماء العربية خاصة, وعلماء التجويد؛ لأنَّها تبنى على أسس صوتية.

ولأنَّ تحقيق مطلب أثر الوقف في الأصوات في ضوء كلام علماء العربية والتجويد ضاق عن أنْ يستوعبه مبحث عرضي في كتابه (مدخل إلى علم أصوات العربية) فقد آثر الدكتور الحمد الإشارة إلى

الاتجاهات العامة في التغييرات التي تترتب على الوقف ولا سيَّما أنَّ معالجة الأصواتيين العرب – كما يرى- لهذا الجانب من الدرس الصوتي تكاد تكون معدومة, وتلك الاتجاهات هي[143]:
أولاً: أثر الوقف على الذوائب (الحركات وحروف الجر).
ثانيًا: أثر الوقف على الجوامد[144].
ثالثًا: أثر الوقف على الصفات الصوتية.
رابعًا: أثر الوقف على النظام المقطعي.

قراءة الدكتور محمد خليل الحربي:

أجمع البصريون والكوفيون من النحويين القدماء على أنَّ الكلم في العربية ينقسم على ثلاثة أقسام: اسم, وفعل, وحرف, ومنهم من كسر الطوق فأزاد قسمًا رابعًا هو اسم الفعل سماه (الخالفة) [145]. إلَّا أنَّ النظام الصرفي في اللغة العربية الفصحى يمكن أن يوضع في صورة جدول بُعده الرأسي مباني التقسيم وهي "الاسم ومعناه الاسمية والصفة ومعناها الوصفية والفعل ومعناه الفعلية والضمير ومعناه الإضمار والخالفة ومعناها الإفصاح والظرف ومعناه الظرفية والأداة ومعناها التعليق بها"[146].

وفرصة التقسيم الكلمي هيأت خطة واضحة المعالم لرسالة ماجستير أصبحت فيما بعد كتاب الوقف في العربية للدكتور محمد خليل مراد الحربي لأن يقسّم دراسة الوقف فيها بعد المقدمة والتمهيد الفصل الأوَّل: وجوه الوقف، والفصل الثاني: الوقف على الأسماء الصحيحة منها والمعتلة، أمَّا الفصل الثالث فقد كان: الوقف على المبهمات وعنى بها الضمائر وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام، أمَّا الفصل الرابع فاختص به: الوقف على الأفعال والوقف على الحروف والوقف على فواصل القرآن الكريم ثمَّ الوقف على القوافي, وتوزيعه للموضوع على أقسام الكلمة الثلاثة: الاسم والفعل والحرف؛ يسهل على ذي الحاجة الظفر ببغيته بسرعة ويسر، وكأنَّي به أراد أن يصنع معجمًا للوقف في العربية.

ولا أرغب في هذه العجالة مناقشة الباحث آنذاك في منهجه وسلوكه العلمي فضلاً عن نتائجه, ولكنّي أقول لو أنَّ الدكتور الفاضل محمد خليل الحربي أوتي غير ما أوتي في رسالته للماجستير لكان الجهد أكثر إدراراً وأوسع ادخارًا .

اقتراح:

بعد هذه الإلمامة بالوقف في ضوء المنجز الصوتي عند القرّاء والنحويين فضلاً عن المحدثين, ربَّما يتهيأ لي أن أُدلي دلوي فأقول بإمكانية تصنيف مظاهر الوقف إلى صنفين ينضوي تحت كل صنف سياقات وهذه الأخيرة تضمُّ مجموعة المصاديق التي تهيء للدارس التعرف على ما يجري صوتيًا. فالوقف إذن يكون بقسمين:

– الوقف الثابت: ويضمّ السكون والإشمام والروم والتضعيف, وقد اصطلحنا على هذه السياقات تسمية الوقف الثابت؛لأنَّ آخر الكلمات الموقوف عليها في ضوء هذه الدراسة سياقات تثبت وليس السكون والإشمام والروم والتضعيف سوى إشارة إلى طبيعتها الإعرابية في حالة الوصل، فالسكون قد يكون إشارة إلى الجزم، والإشمام إشارة إلى الرفع، والروم إشارة صوتية ضعيفة للرفع والجر، وكذلك التضعيف الذي هو مبالغة في تحقيق الحرف الصحيح الموقوف عليه للإشارة إلى أنَّه متحرّك في حالة الوصل بحركة معينة فهذا الوقف يثبت فيه الصوت الأخير لفظًا وخطًّا فضلاً عن ثبات البناء الذي تتشكل في ضوئه الكلمة الأخيرة.

– الوقف المتحوّل: ويضم بقية سياقات الوقف أعني الحذف والزيادة والإبدال والنقل, وفي هذا النوع من الوقف وكافة السياقات الحاضنة له فإنَّ الصوت الأخير عرضة للتحول سواء أكان على مستواه الحركي أم الأدائي أم على مستوى بنية الكلمات الموقوف عليها، فسياقات الوقف المتحوّل إن لم تحذف الصوت الأخير فإنَّها قد تحوّله إلى صوت آخر في الابدال أو توفر له لاحقة صوتية في الوقف بالزيادة

فتفوت فرصة الوقوف عليه, وقد تُنقل حركته كما في الوقف بالنقل إلى ساكن يسبقه فتتغير بنية الكلمة كما في بَكِرْ بَكِرَ وقد يترتب على ذلك النقل حذف الحرف الأخير كما في خبء خبْ .

هذه هي أقسام الوقف في ضوء سياقات الوقف وما توفر لها من مصاديق نظرية وأدائية في الدراسات العربية وعليه يمكن دراسة الوقف على النحو الآتي:

– الوقف على المستوى الصوتي:
أ- الوقف على مستوى الصفات
ب- الوقف على مستوى الصوائت
ت- الوقف على مستوى الصوامت
ث- الوقف على المستوى المقطعي

– الوقف على المستوى الثابت:
أ- السكون
ب- الإشمام
ت- الروم
ث- التضعيف

– الوقف على المستوى المتحوّل:
أ- الحذف
ب- الزيادة
ت- الإبدال
ث- النقل

وعلى هذا النحو سنسعى في دراسة الوقف في كتاب سيبويه إن شاء الله؛ لأنَّه الأصل الذي انطلق منه علماء العربية وفي ضوئه يمكن لنا قياس تطور المفاهيم والمصطلحات المتعلقة في الوقف في الدراسات العربية.

الخاتمة ونتائج البحث

– تحديد مفهوم الوقف عند كلٍّ من القرَّاء والنحويين.

– لم تكن غاية الوقف واحدة فقد تنوعت بتنوع سياقات الوقف واهتمام الطبقة العلمية المهتمة به.

– التفاوت والتفاضل بين أقسام الوقف التام والكافي والحسن والقبيح عند القرَّاء, إنَّما يرجع إلى أسباب القراءة والمعنى والتأويل والموضع الإعرابي.

– سلّط البحث الضوء على القراءات العلمية المعاصرة للوقف، إذإن هناك من قرأ الوقف على أساس من الأداء وهناك من قرأ على أساس من نظرية المفصل, فضلًا على أنّ هناك من كانيقرأ الوقف على أساس من الأصوات ثم كان يقرأ الوقف على أساس من أقسام الكلم في العربية.

– وقد تمخَّض عن ذلك أنَّ:

أ- نضيف الوقف على أساس الثبات والتحوّل فكان هناك الوقف المتباين ويضم سياقات الإسكان والإشمام والروم والتضعيف, والوقف المتحوّل ويضم سياقات الحذف والزيادة والإبدال والنقل.

ب- كشف البحث عن منهجية متكاملة لدراسة الوقف في ضوء القراءة المعاصرة فضلًا عن التصنيف المقترح.

الهوامش

([1]) ينظر : الإيضاح في الوقف والابتداء: 21 ،22 , والوقف في العربية : 10

([2]) القطع والائتناف: 19.

([3])التيسير : 58.

([4])المصدر نفسه : 59.

([5]) الإقناع : 314.

([6]) ينظر : النشر : 181/1، والاتقان في علوم القرءان : 88/1 ، واكتشاف اصطلاحات الفنون: 1497 – 1498 .

([7]) النشر في القراءات العشر:177/1.

([8]) المصدر نفسه: 188/1–189.

([9])المصدر نفسه:189/1–190

([10]) المصدر نفسه:190/1

([11]) المصدر نفسه.

([12])لطائف الإشارات : 262 – 263 .

([13])منار الهدى في بيان الوقف والابتداء: 6.

([14]) القطع والائتناف :94 .

([15])لطائف الإشارات : 263 .

([16])التبصرة : 104.

([17])البحث الصوتي عند مكي القيسي : 337 ، وينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية : 273 ، السكون في اللغة العربية (بحث): 160 .

([18]) المستوفي :651 .

([19]) المستوفي :612، وينظر: البحث الصوتي عند علي بن مسعود الفرغاني : 175.

([20])شرح الشافية : 271 .

([21]) المصدر نفسه .

([22]) المصدر نفسه .

([23]) ينظر: الدرس الصوتي عند الرضي : 141 .

([24]) ينظر: المكتفي في الوقف والابتداء مقدمة المحقق : 9 .

([25])التكملة: 187، وينظر: الإيضاح في شرح المفصل : 291/2 .

([26])شرح المفصّل: 4/ 187.

([27]) المصدر نفسه .

([28]) الكتاب : 4/ 166.

([29])المصدر نفسه: 4/ 163.

([30]) المصدر نفسه.

([31]) المصدر نفسه: 4/ 168.

([32]) المصدر نفسه: 4/ 175.

([33]) المقرّب: 374– 375.

([34]) شذا العرف: 168.

([35]) القطع والائتناف : 19.

([36])النشر: 1/ 182.

(37) النشر: 1/183–187، وينظر: المكتفي في الوقف والابتداء : 8.

(38) ينظر: الوقف في العربية : 18 ، كشف المشكل: 2/ 204، مغني اللبيب: 2/ 534، ونظرية النحو العربي: 72، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: 76.

([39])شرح المفصّل : 4/ 187.

([40]) ينظر : المكتفي في الوقف والابتداء :16 .

([41]) ينظر : النشر: 1/124.

([42]) المكتفي: 106 .

([43]) التمهيد : 177.

([44]) النشر: 178.

([45]) ينظر : المكتفي في الوقف والابتداء: 107 –111 ، النشر: 179–181 ، التمهيد: 178–189 ، وحق التلاوة: 86 – 98، الوقف على الفواصل: 4–5.

([46]) النشر:1/180 .

([47]) التمهيد: 187. الآيات (2–5) البقرة.

([48]) النشر:1/ 179، وينظر : التمهيد: 182.

([49]) التمهيد: 185.

([50]) المصدر نفسه: 187. الآيات (2–5) البقرة.

([51]) النشر: 1/ 181.

([52]) ينظر : المستوفي: 630.

([53]) المستوفي: 630

([54]) ينظر: المستوفي: 630 ، والبحث الصوتي عند علي بن مسعود: 187.

([55]) البحث الصوتي عند علي بن مسعود:187.

(56) المستوفي: 631، والبحث الصوتي عند علي بن مسعود: 186.

([57]) هداية المستفيد في أحكام التجويد :32.

(58) المستوفي: 635.

(59) البرهان :1/359.

(60) الاتقان: 1/236 –238.

(61) البرهان: 1/359 .

(62) الاتقان: 1/238.

(63) المستوفي: 634

([64]) ينظر : البحث الصوتي عند علي بن مسعود : 176 – 185

(65) المستوفي: 612

([66]) الموضح في التجويد:206.

(67) ينظر: أسرار العربية أبو البركات الأنباري: 412 –413.

(68) ينظر: المستوفي: 615 .
(69) ينظر: الكتاب: 168/4، الأصول: 372/2، المفصل: 338، الموضح في التجويد: 206.
(70) التيسير: 58 –59.
(71) المصدر نفسه.
(72) الإقناع: 314.
(73) ينظر: التيسير: 59.
(74) الإقناع :314/4.
(75) ينظر: التيسير : 59، والتبصرة: 104.
(76) ينظر: النشر : 2/ 94.
(77) الإقناع: 314، وينظر: التبصرة :104، وكشف المشكل: 380/1–381.
(78) ينظر : البحث الصوتي عند مكي القيسي : 339.
(79) الإقناع: 314 ، وينظر : التبصرة :104، وكشف المشكل: 380/1–381 .
(80) النشر: 93/2.
(81)المصدر نفسه: 90/2–91.
(82) الكشف: 122/1، وينظر التبصرة: 105.
(83) مشكل إعراب القران: 78/1.
(84) الكشف: 123/1
(85) ينظر: البحث الصوتي عند مكي القيسي: 340.
(86) ينظر: الصحاح: 4/ 1573, وينبه عليه في النشر: 2/ 91.
(87) ينظر: اتحاف فضلاء البشر: 229/1 و 326/1.
(88) ينظر: السكون في اللغة العربية: 160، واللغة العربية معناها ومبناها :277.
(89) الكتاب: 168/4.
(90) المصدر نفسه.
(91) المصدر نفسه: 168/4–169، وينظر شرح الشافية: 275/2، وشرح المفصل: 189/4.
(92) الكتاب: 169/4، الهامش.
(93) شرح المفصّل:4/ 189.
(94) المصدر نفسه :4/ 188, وينظر شرح الشافية: 275/2.
(95) المصدر نفسه.
(96) النشر: 91/2.
(97) الصحاح : 4/ 1573.
(98) الكتاب: 4/ 202.
(99) الموضح في التجويد: 192.
(100) الكتاب: 4/ 438–439.
(101) ينظر: الكتاب: 454/4، الموضح في التجويد:170، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 447 ، والبحث الصوتي عند علي بن مسعود: 43 .
(102) الصحاح: 1592/4.

(103) الكتاب: 95/3.

(104) المصدر نفسه: 171/4.

(105) ينظر: الكتاب: 184/4، شرح المفصل: 198/4، شرح الشافية : 301/2.

(106) ينظر: الكتاب: 161/4-163.

(107) ينظر: الكتاب: 166/4، شرح الشافية: 279/2، شرح المفصل: 217/4.

(108) ينظر: الكتاب: 173/4.

(109) الكتاب: 179/4، شرح المفصل: 192/4، شرح الشافية: 312/2.

(110) الكتاب : 4/ 169.

(112) المستوفي :543

(113) ينظر: البحث الصوتي عند علي بن مسعود: 190-202.

(114) الكتاب: 477/4-478.

(115) ينظر: الرعاية: 87، شرح المفصل: 127/10.

([116]) ينظر: الكتاب: 477/4-478.

([117]) ينظر: ابن مجاهد السبعة في القراءات: 106, وابن الجزري: النشر:202/1, والتمهيد في علم التجويد:73, والمرعشي: جهد المقل:253, الأصوات اللغوية:40, والبحث الصوتي عند علي بن مسعود:191.

([118]) المستوفي:544.

([119]) المصدر نفسه: 546.

([120]) الكتاب:423/4.

([121]) الكشاف:122/1, وينظر: المستوفي: 543, والبحث الصوتي عند علي بن مسعود:195.

([122]) التحديد في الإتقان والتجويد:171, وينظر: النشر في القراءات العشر:94/2.

([123]) علم الأصوات العام:181.

([124]) ينظر: الموجز في النحو:88.

([125]) ينظر: الكتاب:113/4.

([126]) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 271.

([127]) من أسرار اللغة: 223-228.

([128]) ينظر: شرح الشافية: 317/2.

([129]) الشوقيات: 150/1.

([130]) ينظر: شرح الشافية: 316/2.

([131]) ينظر: دروس في علم أصوات العربية:76.

([132]) من أسرار اللغة: 226.

([133]) أسس علم اللغة: 94.

([134]) ينظر: معجم علم اللغة النظري:142, وأبحاث في أصوات العربية:72.

([135]) معجم علم اللغة النظري: 142.

([136]) ينظر: دراسة الصوت اللغوية: 196.

([137]) حق التلاوة: 42. وأشار الدكتور النعيمي إلى صفحة: 160 من حق التلاوة , والصواب ما أثبتنا نسبته إلى المصدر.

([138]) التنغيم المنحنى اللحني للجملة: يُقاس بتغيّر ارتفاع الصوت في السلسلة الكلامية وهو من المظاهر السياقية في النظام النحوي لأيّ لغة, ينظر: علم اللغة العام :171, واللغة العربية معناها ومبناها:308.

([139]) ينظر: مفتاح العلوم للسكاكي:181/2.

([140]) المطوّل على التلخيص:446, نقلًا عن أبحاث في أصوات العربية: 76.

([141]) ينظر: أبحاث في أصوات العربية: 78.

([142]) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: 262, والنشر:224/1.

([143]) ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية: 265-273.

([144]) يصطلح الدكتور الحمد على حروف المد اللين بالذوائب وحروف الصوامت الجوامد استناداً إلى ما يمدّه التراث بهذه المصطلحات فضلا عن كونها – من وجهة نظره- تمثل المصطلح المناسب للتعبير عن هذين الصنفين. ينظر: المدخل إلى علم أصوات العربية:74-75.

([145]) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: 33-34.

([146]) اللغة العربية معناها ومبناها: 86.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريـــم .**

- **الكتب المطبوعة :**

(أ)

- أبحاث في أصوات العربية ، الدكتور حسام سعيد النعيمي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط 1 ، 1998م .
- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشرة ، الشيخ أحمد الدماميني البنّا (ت1117هـ)، تحـ . الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .
- الإتقان في علوم القرآن: لجلال الدين السيوطي(ت911 هـ)،تحـ:محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت – 1988
- أسرار العربية : لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ) ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق .
- أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر ، منشورات كلية التربية ، جامعة طرابلس ، ليبيا ، 1973م .
- الأصوات اللغوية ، الدكتور إبراهيم أنيس ، لجنة البيان العربي ، القاهرة ، مصر ، ط 3 ، 1963م .
- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج (ت316هـ) ، تحـ . الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1407 هـ - 1987م .
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي ، تقديم د. تمام حسان ، مكتبة الخانجي، القاهرة ،ساعدت جامعة بغداد على نشره ، 1977م .
- الإقناع في القراءات السبع ، أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ، ابن الباذش (ت540هـ) ، تحـ . عبد المجيد قطامش ، دار الفكر ، دمشق ، سوريا ، ط 1 ، 1983 .
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت328هـ) ، تحـ . محمد محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مطبوعات المجمع العلمي للغة العربية ، دمشق ، ط 5 ، 1971 م .
- الإيضاح في شرح المفصللأبي عمرو بن عثمان (ابن الحاجب النحوي) (ت646هـ)، تحـ: د.موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني – بغداد (د. ت) .
- البرهان في علوم القرآن : لـ(بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي) ، (ت794 هـ) ، تحـ: محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط3 ، مكتبة دار التراث – القاهرة ، 1404 هـ - 1984 م .

(ت)

- التبصرة في القراءات ، تحـ: د.محي الدين رمضان ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، 1985.

- التحديد في الإتقان والتجويد : أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت444 هـ) : تحـ: د. غانم قدوري الحمد : دار عمار، الأردن ، ط1 ، 1420هـ ، 1999م .
- التعريفات ، علي بن محمد الجرجاني (ت816هـ) ، تصحيح احمد سعد علي ، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة .
- التكملة : أبو على الفارسي (ت 337هـ) تحـ: كاظم بحر المرجان، مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1981.
- التمهيد في علم التجويد ، شمس الدين أبو الخير محمد بن الجزري (-833هـ) ، تحـ: د. غانم قدوري الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1986 م .
- التيسير في القراءات السبع : أبو عمرو الداني (ت444 هـ) : صححه : أبوتو برتزل : مطبعة الدولة ، استانبول ، 1930م .

(ت)

- حق التلاوة ، للشيخ حسني شيخ عثمان ، ط 9 ، مكتبة المنار ، الأردن _الزرقاء.

(د)

- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ، الدكتور غانم قدوري الحمد ، بغداد ، 1986م .
- دراسة الصوت اللغوي ، الدكتور أحمد مختار عمر ، مطابع سجل الكتب ، القاهرة ، 1396 هـ - 1976 م .
- دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتنيو ، ترجمة صالح القرمادي ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، تونس ، 1966 م .

(ر)

- الرعاية في تجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة ، مكي بن أبي طالب القيسي(ت437هـ)، تحـ:د. أحمد حسن فرحات ، دار الكتب العربية ، دار المعارف للطباعة ، دمشق ، 1973 م .

(س)

- السبعة في القراءات ، ابن مجاهد(ت327هـ) ؛ أبو بكر أحمد بن موسى ، تحـ : د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط 3 ، 1988 م .

(ش)

- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد بن محمد الحملاوي (ت1315هـ)، قدَّم له وعلق عليه الدكتور محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، (د.ت).
- شرح المفصل ، الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي (ت643هـ) ، أوفسيت ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ومكتبة المتنبي ، بغداد .
- شرح المفصل ، الشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي ، تحـ . أحمد السيد سيد أحمد واسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين الاستراباذي (ت686هـ)، تحـ: محمد نور الحسن وآخرين ، منشورات المكتبة المرتضوية ، طهران ، 1975 م .
- الشوقيات لأحمد شوقي، تقديم: حسين هيكل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان

(ص)

- الصحاح ؛ تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي (ت400هـ) ، بحواشي عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي ، مكتب التحقيق بدار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ط 4 ، 2005 م .

(ظ)

- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حمودة ، الدار المصرية للنشر ، الإسكندرية ، 1997 .

(ع)

- علم الأصوات العام ، الدكتور كمال بشر ، دار المعارف ، مصر ، 1999 م .

(ق)

- القطع والائتناف ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس(ت338هـ)،تحـ: د. عبد الرحمن إبراهيم الطرودي، دار عالم الكتب ، الرياض، ط1 ،1992م.

(ك)

- الكتاب ، سيبويه ؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق و شرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر ، دار الرفاعي ، الرياض ، ط 2 ، 1982م .

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحـ: د. محيي الدين رمضان ، دمشق ، 1974م .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ)، تحـ: الشيخ عادل أحمد عبد الموجد ، والشيخ علي محمد معوّض ، ط1 ، مكتبة العبيكان – الرياض ، 1418هـ - 1998م .
- كشف المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني(ت 599هـ) ، تحـ: د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد – بغداد، ط 1، 1404هـ – 1984م 0
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، محمد علي التهانوي ، تحـ: د. علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط1 ، لبنان ،1996م.

(ل)

- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، شهاب الدين القسطلاني(ت923هـ) ، تحـ: عامر السيد عثمان ، و الدكتور عبد الصبور شاهين ، لجنة إحياء التراث العربي ، مطبعة الأهرام ، مصر ، 1972 م .
- اللغة العربية ؛ معناها ومبناها ، الدكتور تمّام حسّان ، الهيأة المصرية العامة للكتاب ، ط 2 ، 1979م .

(م)

- المدخل الى علم أصوات العربية ، الدكتور غانم قدوري الحمد ، منشورات المجمع العلمي، 1423هـ-2002م.
- مشكل إعراب القرآن : مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) ، تحـ: ياسين محمد السواس ، ط2 ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، (د ، ت) .
- معجم علم اللغة النظري ، الدكتور محمد علي الخولي ، ط4 ، مكتبة لبنان –بيروت، 1982م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري(ت761هـ)، قَدَّم لـه: حسن حَمد، أشرف عليه وراجعه: د. إميل بديع يعقوب، ط2، دار الكتب العلمية– بيروت،1426هـ - 2005م
- مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي(ت626هـ) ، تحـ: أكرم عثمان يوسف ، جامعة بغداد ، مطبعة الرسالة ، ط 1 ، 1986 م .
- المفصّل في علم العربية ، جار الله الزمخشري ، دار الجيل ، بيروت، ط2 .
- المقرّب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت669هـ) ، تحـ: أحمد عبد الستار الجواري ، و الدكتور عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1986 م .
- المكتفى في الوقف والابتداء : أبو عمرو الداني : تحـ: جايد زيدان مخلف ،مطبعة وزارة الأوقاف ، بغداد ، 1403هـ ، 1983م .

(م)

- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، تأليف: أحمد بن محمد عبد الكريم الأشموني، وبهامشه كتاب المقتصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء لشيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي وأولاده ، ط2 ، مصر، 1973م.
- من أسرار اللغة ، الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ط 5 ، 1975 م .
- الموجز في النحو : ابو بكر بن السراج(ت 316هـ)، تحـ: مصطفى الشويمي . مؤسسة أ . بدران للطباعة والنشر ، بيروت، الطبعة الأولى ، 1965م .
- الموضح في التجويد : عبد الوهاب القرطبي (ت 461هـ) ، تحـ: د.غانم قدوري الحمد ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، 1990.

(ن)

- النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ؛ المعروف بـ (ابن الجوزي) قدّم له الأستاذ علي الضباع ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط 2 ، 2002 م .

(هـ)

- هداية المستفيد في أحكام التجويد، الشيخ محمد المحمود أبي ريمة ، دار التربية للطباعة والنشر والتوزيع

- الرسائل والأطاريح الجامعية :

- البحث الصوتي عند علي بن مسعود الفرغاني ، خميس عبد الله التميمي ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2000 م .
- البحث الصوتي عند مكي بن أبي طالب القيسي ، محمد يحيى سالم الجبوري ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 1997 م .
- جهد المقل ، محمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زادة ، تحـ . الدكتور سالم قدوري الحمد ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1992 م .
- الدرس الصوتي عند الرضي الاستراباذي ، حسن عبد الغني الأسدي ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، 1995 م .
- المستوفي في النحو ، علي بن مسعود الفرغاني (من علماء القرن الخامس الهجري)، ضمن أطروحة دكتوراه (= علي بن مسعود الفرغاني وجهوده النحوية ، حسن عبد الكريم الشرع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1978 م) .
- نظرية النحو العربي في ضوء تعدد أوجه التحليل النحوي،وليد حسين محمد عبد الله،أطروحة دكتوراه ،كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية ،2006م.

- البحوث :

- السكون في اللغة العربية : د . كمال بشر، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، ج 24، 1969.